وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع :

أهمية سياسات الأمن الغذائي في البلدان المغاربية في تحقيق التنمية المستدامة

من إعداد الطلبة :

- بن عيسى عبد الباسط
- بيصة إمام
- بوذينة أيوب

تحت إشراف:

د. صالحي ناجية

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
عابي خليدة	**رئيسا**	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
ناجي صالحي	**مشرفا ومقررا**	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
سميحة جديد	**ممتحنا**	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

الموسم الجامعي: 2022-2023

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

الموضوع :

أهمية سياسات الأمن الغذائي في البلدان المغاربية في تحقيق التنمية المستدامة

من إعداد الطلبة :

- بن عيسى عبد الباسط
- بيصة إمام
- بوذينة أيوب

تحت إشراف:

د. صالحي ناجية

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
عابي خليدة	**رئيسا**	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
ناجي صالحي	**مشرفا ومقررا**	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي
سميحة جديد	**ممتحنا**	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي

الموسم الجامعي: 2022-2023

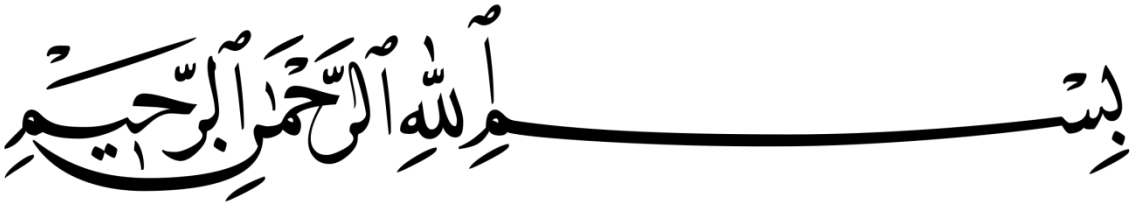
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز مسألة الأمن الغذائي من المسائل المعقدة يجب التركيز و التنبيه عليها في الوطن المغرب العربي باعتبارها أحد أهم فروع الأمن الاستراتيجي ، وهدفت ايضا هذه الدراسة إلى تحليل واقع التبعية الغذائية في بلدان المغرب العربي من خلال تحليل مؤشراتها المختلفة، حيث توجد حاجة ماسة لضمان الغذاء الكافي للمواطن المغاربي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي. إن طرح مسألة الأمن الغذائي في الدول المغاربية، بين الواقع والمأمول يكتسي أهمية كبيرة في عالمنا المعاصر بمكوناته السياسية والاقتصادية والأمنية، حيث يظل الغذاء والتغذية الشغل الشاغل لكل الدول والشعوب، إما بإنتاج ما يمكن إنتاجه أو استيراد ما تحتاجون إليه. مع كل ما يتطلب ذلك من إمكانيات مالية وأوضاع داخلية وخارجية تؤثر وتتأثر بالمسألة الغذائية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الدول المغاربية تعاني بشكل متفاوت من التبعية الغذائية للخارج في ظل معطيات تتحدث عن نقص حقيقي في انتاج الغذاء، وتؤكد التقارير والبحوث الجادة حول هذا الموضوع على ضرورة التعامل بسرعة مع العواقب السلبية

الكلمات مفتاحية: الأمن الغذائي، التنمية المستدامة، الدول المغاربية

Summary:

. This study aims to highlight the issue of food security, one of the complex issues that must be focused and alerted in the Maghreb country, as it is one of the most important branches of strategic security. To ensure adequate food for the Maghreb citizen and to achieve self-sufficiency and food security. Raising the issue of food security in the Maghreb countries, between reality and hope, is of great importance in our contemporary world with its political, economic and security components, where food and nutrition remain the main concern of all

countries and peoples, either by producing what can be produced or importing what you need. With all the financial capabilities that this requires, as well as internal and external conditions that affect and are affected by the food issue. The results of the study concluded that the Maghreb countries suffer unevenly from food dependence on the outside in light of data that talk about a real shortage in food production. Serious reports and research on this issue confirm the need to deal quickly with the negative consequences.

Keywords: food security, sustainable development,Maghreb countries.

فهرس المحتويات

الملخص .....

فهرس المحتويات .....

المقدمة .....أ–ج

الفصل لأول: الاطار النظري للأمن الغذائي والتنمية المستدامة

تمهيد : 6

المبحث الاول : عموميات حول الامن الغذائي 7

المطلب الاول : تعريف الامن الغذائي 7

المطلب الثاني : أبعاد أساسية للأمن الغذائي 8

المبحث الثاني : سياسات تحقيق الامن الغذائي ومؤشراته 10

المطلب الاول : سياسات تحقيق الأمن الغذائي 10

المطلب الثاني: أنواع الطلب على الغذاء ومحدداته 11

المطلب الثالث : مؤشرات الأمن الغذائي 13

المبحث الثالث : ماهية التنمية المستدامة 16

المطلب الاول : تعريف التنمية المستدامة 16

المطلب الثاني : ابعاد و خصائص التنمية المستدامة 17

المطلب الثالث :أهداف التنمية المستدامة ومبادئها. 23

خلاصة الفصل :..... 26

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد: 29
المبحث الاول : الدراسات السابقة في الأمن الغذائي 30
المطلب الاول: الدراسات السابقة العربية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الأجنبية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المبحث الثاني : الدراسات السابقة في التنمية المستدامة 34
المطلب الاول: الدراسات السابقة العربية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المطلب الثاني: الدراسات السابقة الاجنبية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المبحث الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية 37
المطلب الأول: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية. 37
المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية 37
خلاصة الفصل الثاني: 38
الفصل الثالث: واقع الأمن الغذائي في البلدان المغاربية والحلول الممكنة للمشاكل المهددة له
تمهيد: 40
المبحث الاول : واقع الامن الغذائي في البلدان المغاربية وأهم المقومات 41
المطلب الاول: واقع الأمن الغذائي لدول المغرب 41
المطلب الثاني: مقومات الأمن الغذائي في بلدان المغاربيه 49
المطلب الثالث: سياسات والاستراتيجيات الامن الغذائي 52
المبحث الثاني : المعوقات المهددة للأمن الغذائي في البلدان المغاربية والحلول الممكنة 55

المطلب الاول : المعوقات المهددة للأمن الغذائي 55
المطلب الثاني: الحلول الممكنة لمشكلة الأمن الغذائي في البلدان المغاربية 56
خلاصة الفصل: 59
الخاتمة 60
قائمة المراجع 64

المقدمة

يشكل الأمن الغذائي من أهم القضايا في مختلف الدول العالم وخاصة الدول العربية المغاربيه ويرتكز مفهوم الأمن الغذائي على أربع ركائز هي الوفرة، والاستقرار، وإمكانية النفاذ، وكيفية الاستخدام، ويتطلب تحقيق كل ركيزة تبني سياسات محددة.

وقد اتسعت الفجوة الغذائية بالمغرب العربي، وأصبحت الدول العربية تستورد نسباً معتبرة من احتياجاتها من السلع الغذائية الرئيسة. عندما يتمكن الأفراد من التمتع في جميع الأوقات بفرص الحصول على أغذية كافية سليمة ومغذية التي تلبي احتياجاتهم الغذائية وتتناسب مع مختلف الأذواق، ويعد من أبرز التحديات الرئيسة التي تواجه وطن المغرب العربي ، إذ على الرغم من توفر الموارد الطبيعية والبشرية، فإن القطاع الزراعي في الوطن العربي لم يحقق الزيادة المستهدفة في الإنتاج لمقابلة الطلب على الأغذية. وتعتبر دول المغاربية ايضا من بين الدول النامية فهي تعاني من المشكلة الغذائية لكون إنتاجها الغذائي أقل من الطلب الغذائي لمواطنيها، فعند التمعن في ميزان المدفوعات ا نجد أن فاتورة استيراد المواد الغذائية وبالأخص الأساسية منها هي في ارتفاع مستمر منذ الاستقرار ها السياسي وبالتالي لا تزال تحت وطأة التبعية الغذائية وهذا ما يكلفها مبالغ مالية كبيرة.

الاشكالية الدراسة:

مما سبق فان ومما لاشك فيله ان الامن الغذائي والتنمية المستدامة لها اهمية كبيره في االوقت الراهن ومن هنا كان منطلق هذه الدراسة وعلى ضوء هذا العرض مما مكنا من صياغة إشكالية الدراسة كما يلي:

ما مدى أهمية سياسات الأمن الغذائي في البلدان المغاربية في تحقيق التنمية المستدامة؟

التساؤلات الفرعية:

وانطلاقا من السؤال المحوري السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة سيتم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مقصود بالأمن الغذائي؟
2. ما هي أهمية التنمية في تنفيذ السياسات التنموية؟
3. ما هو الواقع الامن الغذائي في تحقيق التنمية المستدامة في المغرب العربي؟

فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وأسئلتها تم وضع الفرضيات التالية:

1. الأمن الغذائي بأنه ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، لكي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة،
2. هي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداته أما معنى الاستدامة هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة
3. تهدف التنمية لتحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي، يكون بشكل مقبول وديمقراطي.

مبررات اختيار الموضوع:

اسباب ذاتيه:

- حداثة الموضوع نسبيا وارتباطه بالتخصص؛
- ارتباط موضوع الدراسة باختصاص والارادة الشخصية في التخصص في دراسته، بإضافة الى رغبتنا بأشراف الشخصي للمشرف للدراسة.

اسباب الموضوعية:

- خطورة الوضع الانتاجي والاستهلاكي الخاصة بالغذاء والاستهلاك اهم السلع الغذائية الرئيسية في بلدان العربية.
- التناقض الحاصل في التفاوت المذهل بين القدرة الطبيعية والمالية .
- يعتبر موضوع الامن الغذائي موضوع الساعة على الساحة العالمية ومحور اهتمام الباحثين والساسة وفئات المجتمع.

اهداف الدراسة:

يهدف موضوع بحثنا إلى التوصل إلى معرفة ما يلي:

– تشخيص وضعية الاقتصاد الزراعي في بلاد المغرب العربي ومدى قدرته على تحقيق الأمن الغذائي ومن ثم مدى إمكانية الخروج من الحلقة المفرغة للتبعية الغذائية التي تؤثر سلبا في التنمية الاقتصادية، وتستترف مواردنا المالية.

– معرفة وتحديد الأسباب التي أدت إلى تفاقم الفجوة الغذائية وانعدام الأمن الغذائي وتكريس التبعية التي تكاد مطلقة، خصوصا منذ الحصول على استقلالنا السياسي.

– الوقوف على الآليات الممكنة لتحقيق الأمن الغذائي، عبر السياسة الزراعية الجديدة والتي تميزت بالاستثمارات الهائلة.

الإطار الزماني والمكاني للموضوع:

الاطار المكاني: تتم دراسة الموضوع على دول المغرب العربي. (الجزائر ، المغرب ، تونس ، ليبيا ، موريتانيا)

الاطار الزماني: لغرض الإلمام بالدراسة أو تغطية الجزء الأكبر منها حاولنا ان نغطي فتره الحديثة لدراسة السنوات الأخيرة.(2019 – 2023)

منهج الدراسة:

انطلاقا من التساؤلات المطروحة و لأثبات أو نفي الفرضيات المدرجة و الوصول إلى الأهداف المتوخاة، آثرنا الجمع بين المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي ومن أجل دراسة الموضوع وتحليل أبعاده واختبار الفرضيات اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي بغية استيعاب مفهوم وهذا بالاعتماد على عرض وتحليل الوقائع الاقتصادية في بلاد المغرب و رصد عوامل ومحددات التنمية المستدامة، وتفسير مؤشرات الأمن الغذائية.

هيكل الدراسة:

من أجل دراسة ومعالجة الموضوع وكذلك معالجة الإشكالية، واختبار الفرضيات، قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصل نظري وفصل الدراسات السابقة بالإضافة إلى فصل على واقع الأمن الغذائي في البلدان المغاربية.

يتعرض الفصل الأول من الدراسة إلى الامن الغذائي والتنمية المستدامة، فقد تناول المبحث الاول على عموميات حول الامن الغذائي فهو مقسم الى ثلاث مطالب.

اما المبحث الثاني فهو متضمن لثلاث مطالب فهو يتحدث على السياسات تحقيق الامن الغذائي ومؤشراته فهي تعتبر من السياسة الزراعية واهم الياتها التي تبنتها الدولة للحدد من العجز الغذائي. أما المبحث الثالث التنمية المستدامة فهو يثير الى التنمية الاقتصادية لتندرج من تحتها مجموعه من مطالب متمثلة في التعريفات وخصائص واهداف التنمية المستدامة.

اما الفصل الثاني وهو ممثل في الدراسات السابقة والمتعلقة بالامن الغذائي وتنمية المستدامة.

ليختم في الفصل الثالث الى واقع الأمن الغذائي للدول المغاربية كما تطرقنا الى مجموعه من المشاكل التي تعيقها بالإضافة الى مجموعه من حلول التي تحل معيقات الامن الغذائي.

الفصل الأول: الاطار النظري للأمن الغذائي والتنمية المستدامة

تمهيد :

حظي الأمن الغذائي بالصدارة في الاهتمام في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، كون الملايين الذين يموتون بسبب نقص الغذاء والتغذية، فضلا عن ذلك فهو سلاح ذو حدين تستعمله الدول المتقدمة كوسيلة ضغط على الدولة النامية والتأثير في قراراتها السياسية، و كذلك في التحكم في الاقتصاد العالمي .ويتمثل الأمن الغذائي للفرد في تأمين الحد الأدنى من احتياجاته للغذاء طيلة حياته، بينما يكون المقصود من الأمن الغذائي للمجتمع قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده و ضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، سواء بإنتاجها محليا أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن استخدامها لاستيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي، و نظرا لضرورية الأمن الغذائي و الآثار السلبية الناجمة عن عدم تحقيقه، كان من الضروري توفير مخزون استراتيجي كاف من السلع الغذائية لمواجهة الظروف السياسية و الاقتصادية المتغيرة في العالم و تفادي سوء توزيع هذا المخزون، فالأمن الغذائي يتطلب توفر الفرص لكل الناس في كل الأوقات للحصول على غذاء كافي لحياة صحية و توفير هذا الغذاء بالشكل الملائم كما و نوعا، و تحقيق الأمن الغذائي لا يمكن أن كون مطمئنا إلا بالاستناد إلى مقومات الحصول عليه و ضمان الاستمرارية في تأمين المو اد الغذائية وقد تناول هذا الفصل الاطار النظري للأمن الغذائي بالاضافه الاساسيات الامن الغذائي والاطار النظري لتنميه المستدامة.

المبحث الاول : عموميات حول الامن الغذائي

يعرف الأمن الغذائي بأنه قدرة أي بلد على توفر احتجاجات الغذاء الأساسية للسكان بشكل دائم ومستمر، و يتم ذلك عن طريق الإنتاج المحلي للمواد الغذائية أو عن طريق استيرادها من الخارج، ولم تعد مشكلة الغذاء في الوقت الحاضر مشكلة اقتصادية فحسب بل أصبحت في المقام الأول سياسية .فالعالم الثالث أو البلدان النامية كما يطلق عليها تعتمد في الحصول على غذائها أو النصف منه من الخارج خاصة من الولايات المتحدة الأمريكية التي أصبحت تستخدم الغذاء كسلاح استراتيجي فعال تضغط به على الدول الرافضة لتنفيذ أهدافها ومخططاتها، وما يلفت الانتباه أن البلدان النامية بلدان زراعية بالدرجة الأولى.

المطلب الاول : تعريف الامن الغذائي

الفرع الاول : تعريف اللغوي لحدود المصطلح

أولا : الأمن

الأمن من مادة (أم – ن)، وهو مصدر أمن وأمَنَ، وَقَدْ أمِنتُ فأَنا أَمِنٌ، وَآمَنتُ غَيْرِي مِنَ الأمن والأمان، والأمنُ : ضدُّ الْخَوْفِ. ومنه الأمانة: ضدُّ الخيانة[1]، ومنه الإيمانُ: ضدُّ الكُفْرِ، وَالْأَمَنَةُ هي الأمنُ، قال تعالى: (وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْف) وقال تعالى: (وَإِذْ جَعَلنا البيت مثابة لِلنَّاسِ وَأَمْناً)[2] [البقرة: 125؛

قال أبو إسحق : أراد ذا أمن فَهُوَ آمِنٌ وأَمِنْ وأمين، وَرَجُلٌ أمن وأمين بِمَعْنَى وَاحِدٍ. قال تعالى: (وَهذَا البلد الأمينَّ) التين:3، البلد الأمين؛ أي الآمن، يَعْني مَكَّةَ، وَهُوَ مِنَ الأمْنِ، وَرَجُلٌ أَمَنَةٌ يأْمَنُ كل أحد، وَقِيلَ: يَأْمَنُه الناسُ وَلَا يَخَافُونَ عائلته ؛ وأَمَنَةٌ أيضاً: موثوق به مأمون، وَرَجُلٌ أَمَنَةٌ ، بالفتح: الَّذِي

[1] نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي –حالة 22 الجزائر–، ص38.

[2] البقره ايه 125

يُصَدِّق بِكُلِّ مَا يَسْمَعُ وَلَا يُكَذَّب بِشَيْءٍ. ورجل أمين وأمانٌ أَي لَهُ دينٌ، وَقِيلَ: مأمونٌ بِهِ ثِقَةٌ ومُؤْتَمَنُ الْقَوْمِ: الَّذِي يثقون إِلَيْهِ وَيَتَّخِذُونَهُ أَمِيناً حَافِظًا، تَقُولُ: اؤْتُمِنَ الرَّجُلُ، فَهُوَ مُؤْتَمَن[1] .

الفرع الثاني : تعريف الاصطلاحي الأمن الغذائي

بعد تعريف مصطلح الأمن تعريفا لغويا، وتعريف الأمن اصطلاحا وبيان بعض اصطلاحاته، يأتي تعريف مصطلح "الأمن الغذائي" ، الأمن الغذائي هو مفهوم يستخدم للتفكير بشكل منهجي حول كيف ولماذا ينشأ سوء التغذية ، وما الذي يمكن فعله لمعالجته والوقاية منه ، حيث تكمن وراءها أيديولوجية أخلاقية يمكن ربطها بتحقيق الهدف الدولي للغذاء باعتباره حقًا من حقوق الإنسان ، حتى في المقام الأول على الحاجة إلى إنتاج **الامن الغذائي** منتصف السبعينيات ركزت المناقشات حول المزيد من الغذاء وتوزيعه بشكل أفضل ، وأعطت المناقشات الأولوية للتوافر الكلي للسعرات الحرارية الغذائية على المستويين الوطني والعالمي كوسيلة أولية لمعالجة سوء التغذية .

بمرور الوقت تم توسيع مفهوم الأمن الغذائي إلى حد كبير ليشمل مجموعة واسعة من العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير على سوء التغذية من جميع الأشكال التي تتراوح عبر النظام الغذائي بأكمله وفي بعض التطبيقات بما في ذلك الاعتراف بالأهمية الاجتماعية والثقافية الدور الذي يلعبه الطعام .

المطلب الثاني : أبعاد أساسية للأمن الغذائي

إن قياس نسبة تحقق الأمن الغذائي مرهون بتوفر جملة من الأبعاد الأساسية، التي يُعرف من خلالها سُلَّم الأمن الغذائي، والعلاقة بينه وبين هاته الأبعاد طردية، فكلما تحققت هي ارتفعت نسبة تحقق يمكن استقراء أبعاد الأمن الغذائي من خلال تعريفاته المذكورة، وتتمثل الأبعاد الأساسية للأمن الأمن الغذائي، وكلما اختل بعد منها قلت نسبته. وتتمثل في الابعاد الاساسية لأمن الغذائي في أربعة عناصر ،وهي:

أولا – توفر الغذاء ووفرة السلع الغذائية:

[1] خالد ضو ، سُبُل تَحْقِيقِ الأمن الغِذَائِيّ فِي الشَّرِيعَةِ الإسلامية وَالدُّستور االجزائِرِيّ، مجلة البحوث الاسريه الصادر لقانون مخبر الاسره، جامعة الجزائر -1- المجلد: 20 العدد: 20 السنة: 20.

وهو الإمداد بالأغذية وتجارتها، ولا يقتصر التوفر على الكمية بل يشمل أيضا جودة الطعام وتنوعه، ويتطلب توفر الغذاء تحسين النظم الزراعة الإنتاجية المستدامة، وتعزيز الموارد الطبيعية المدارة، وتفعيل سياسات تعزز الإنتاجية.

و تستورد الدول المغاربية جزءا معتبرا من حاجتها من الغذاء وبدرجات متفاوتة من خارج حدودها فيسعيها لتلبية احتياجاها الاستهلاكية من السلع الغذائية المختلفة وبخاصة الحبوب والزيوت والسكر والمنتجات الحيوانية، لذلك فإن أسعار السلع الغذائية وتقلباتها على المستوى العالمي تؤثر مباشرة إمكانية الدول في إتاحة هذه السلع لمواطنيها وكذلك قدرة مواطنيها الحصول عليها بالكمية والجودة المطلوبتين[1].

ثانيا – إمكانية الوصول إلى الغذاء

ويقصد بها الوصول الاقتصادي والمادي إلى الغذاء، بأن تكون أسعار المواد الغذائية في متناول الجميع، والتقليل من الفوارق التي يعبر عنها بالدخل الفردي، وهذا يعني إما رفع أجور العمال من الطبقتين الوسطى والدنيا، أو تخفيض أسعار السلع وهذا يرجع إلى مجموعة من القرارات والإجراءات السياسية التي تدخل في إطار الشطر الخاص بالدولة في عملية الأمن الغذائي، ويتطلب أيضا تحسين الوصول الأفضل إلى الأسواق لأصحاب المزارع الصغيرة، مما يسمح لهم بتحقيق المزيد من الدخل من المحاصيل النقدية، ومنتجات الثروة الحيوانية وغيرها.

ثالثا : إمكانية استخدام الغذاء المتوفر

بتلبية كافة يسمح يكون ذلك بتوافر النوعية الاستهلاكية في الأغذية من خلال نظام غذائي مناسب، والحصول على التغذية والمياه النظيفة والرعاية الصحية من أجل الوصول إلى حالة من الرفاه التغذوي الاحتياجات الفيزيولوجية، حيث أن الممارسات الغذائية للشخص المتمثل في تحسين التغذية وسلامة الأغذية وزيادة تنويع الأغذية تؤثر على صحته، وذلك حسب كيفية استخدام الجسم للعناصر الغذائية المختلفة وكيفية إعداد الطعام، وتنوع نظامه الغذائي وطريقة توزيعه في الحالة الغذائية للشخص.

[1] الدليمي، مهدي صالح دواي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأبعادها في الاقتصاد العربي ، رسالة الدكتوراه غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد، 2006، ص56.

المبحث الثاني : سياسات تحقيق الامن الغذائي ومؤشراته

هناك عدة سياسات لتحقيق الأمن الغذائي وكذلك مؤشرات يمكن القياس بها لحل مشكلة الغذاء الذي هو عنصر أساسي للحياة.

المطلب الاول : سياسات تحقيق الأمن الغذائي

1.السياسة الزراعية :

تعتبر السياسة الزراعية من أهم الآليات التي تتبناها الدول للحد من العجز الغذائي الذي طالما عانت منه و الذي تزداد حدته يوما بعد آخر، حيث وجدت هذه الدول أن الخروج من هذا المأزق و إيجاد حل جذري للمشكل الغذائي بتمثل في الاهتمام بالقطاع الزراعي، و بالتالي تتجسد السياسة الزراعية في منظومة متكاملة من الإجراءات التي تسنها الدولة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية، وهناك العديد من السياسات الزراعية نذكر منها[1]:

- ✓ سياسة إدارة الموارد الطبيعية : تضم هذه السياسة سياسة حماية الموارد الطبيعية و سياسة تنمية الموارد المائية لحماية المياه، كما ركزت على حماية العرض من الموارد الطبيعية بالاهتمام بتنمية الموارد من مصادرها المختلفة
- ✓ سياسة التنمية الريفية و الحد من الفقر: تضم سياسة الحد من الهجرة من الريف إلى المدينة وسياسة دور المرأة الريفية التي تهدف إلى دمج المرأة الريفية في عملية التنمية الزراعية و برامج شاملة للتنمية الريفية و الريف .

2.إعطاء اهتمام و أولوية لموضوع التخزين الاستراتيجي لمواجهة حالات الطوارئ

يعرف المخزون الاستراتيجي لسلع ما بأنه الكميات التي تحتفظ بها الحكومة أو القطاع الخاص من سلعة استراتيجية لمواجهة الطلب المحلي عليها خلال فترة زمنية مستقبلية، و يقصد بالمخزون الاستراتيجي من الغذاء ما يجب تخزينه من الغذاء المنتج محليا أو المستور د لتفادي آثار التغيرات العشوائية التي تهدد الأمن الغذائي.

[1] نفس المرجع السابق، ص 156.

ومما ينبغي التأكيد عليه في مفهوم المخزون الاستراتيجي هي خاصية التجدد حيث يتم إحلاله والمحافظة على صلاحية المادة الغذائية وصفتها التغذوية في حين تمثل الواردات والمعونات الغذائية المصدر الثاني لتكوين المخزون الاستراتيجي هذا خصوصا في دول العجز الغذائي التي فشلت في إحلال المصدر المحلي مكان المصادر الخارجية في تكوين المخزون الاستراتيجي من الغذاء، ومن الجدير بالذكر أن لاحتياطي الغذاء ثلاث مكونات مهمة

3.الطرق ووسائل النقل

إن التطور الكبير الذي شهدته الزراعة وزيادة الفائض في الإنتاج يتطلب نقله إلى أسواق غالبا ما تكو ن بعيدة عن المزارع، كما أن الحاجة المتنامية من المدخلات من الأسمدة والآلات والمبيدات، تتطلب إحضارها من مناطق إنتاجها البعيدة عن المزارع. كذلك فإن التخصص في فروع الإنتاج الزراعي المتنوعة سيؤدي إلى المزيد من الحاجة للتبادل، كل ذلك يوضح الارتباط الوثيق بين تطور الزراعة و توفر شبكة من الطرق و وسائل النقل، فإذا لم تتوفر أصبحت عاملا محددا للتنمية الزراعية و كلما زادت الزراعة تقدما كلما زادت الحاجة إلى وسائل أسرع و أكفأ تقدما[1].

المطلب الثاني: أنواع الطلب على الغذاء ومحدداته

أنواع الطلب على الغذاء ومحدداته قبل التطرق إلى محددات الطلب على الغذاء وجب علينا معرفة أنواع الطلب على الغذاء والتي جاءت على الشكل التالي:

1- طلب المستهلك على المنتجات الزراعية: يعد الطلب على المنتجات الزراعية غير مرن نسبيا التي تستعمل على نطاق واسع كالبطاطا والقمح، لكن هناك بعض المنتجات الكمالية التي يكون الطلب عليها مرنا كاللحوم والفواكه، ولكن بتغير الدخل يتأثر الطلب على بعض المحاصيل الزراعية خاصة المنتجات ذات الطلب المرن، وبتحسين المستوى المعيشي للأفراد نتيجة زيادة الدخول فإن معظم الزيادة تذهب إلى السلع غير الزراعية، لأن السلع الغذائية تعتبر أساسية لابد من اقتنائها دوما

[1] فريد كورتل، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، جامعة سكيكدة، مداخلات الملتقى الدولي السادس حول استراتيجية 21 الأمن الغذائي، بهاء الدين لنشر و التوزيع، ط1 ،2012 ، ص ص 367 -370

2- طلب المضاربة على المحاصيل الزراعية: وهو طلب الوسطاء الذين يقومون بشراء المنتوجات الزراعية وبيعها من أجل الحصول على المنافع الناجمة عن ارتفاع الأسعار، والمضاربون هم المسيطرون على جزء كبير من نظام تسويق المنتجات الزراعية

3- طلب المخزن: وهو طلب المخزنين وهم يكونو ا تجار أو أصحاب مطاحن أو المزارعين أنفسهم ومعظم المحاصيل تتصف بالموسمية فمثلا حصاد محصول القمح نجده على مدار السنة، وبذلك فإن جزء كبير من منتوج القمح المسوق يذهب إلى المخزنين سواء أفرادا أو دولة

4- طلب المزارع : و هو طلب المزارع الذي يقوم بشراء المحاصيل لتغذية مواشيه و دواجنه، و يتأثر الطلب بعدد الحيو انات و سعرها و أسعار المحاصيل الأخرى، و هناك طلبات أخرى تتمثل في الطلب على مواشي التربية و مواشي اللبن و التبن و العلف في المناطق التي لا تنتج منها كميات كافية

5- طلب المصانع: و يكون الطلب على المحاصيل الزراعية التي تستعمل كمادة خام في العملية التحويلية و تشمل معظم المحاصيل كالطماطم و القمح و القطن و غيرها.

أما محددات الطلب على السلع الغذائية فهي على النحو التالي:

- ✓ الدخل : كما هو كعروف في النظرية الاقتصادية فإن هناك علاقة طردية بين الدخل و الطلب، و نظرا لتدني دخول الأفراد في الدول النامية، فإن أي زيادة في الدخل مع ثبات العوامل الأخرى سيؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية، و بالتالي زيادة الطلب على الغذاء ذو الجودة العالية و الاستغناء عن السلع الرديئة
- ✓ السكان : من بين محددات الطلب على الغذاء عدد السكان فهم المنتجون و المستهلكون للمنتجات الزراعية، و على الزراعة الوفاء باحتياجاتهم من الغذاء، و تز ايد عدد السكان يعني زيادة الطلب على الغذاء، و بالتالي يستوجب ذلك زيادة عرض السلع الغذائية و يتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي
- ✓ أسعار الغذاء : إن معرفة أسعار المنتجات الزراعية مهمة للمنتجين و المستهلكين، فالمنتج يساعده ذلك على اتخاد القرارات لإعداد منتجاته للأسواق و تصريف أكبر كمية و تحقيق أكبر ربح، و أما المستهلك فيساعدة ذلك على تحديد كمية و أنواع المحاصيل الزراعية التي رغب في استهلاكها.

المطلب الثالث : مؤشرات الأمن الغذائي

هناك عدة مؤشرات يتم الاعتماد عليها واستخدامها لقياس وتحديد مستوى الأمن الغذائي في مجتمع ما في أي دولة من الدول، ويمكن تقسيم هذه المؤشرات على النحو التالي:

1- المؤشرات التقليدية

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي[1]:

- ✓ "نسبة الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الاستراتيجية ذات النمط الغذائي الاستهلاكي السائد في المجتمع؛
- ✓ نسبة قيمة الإنتاج الزراعي المحلي إلى الناتج الزراعي المستورد؛
- ✓ نسبة الإنفاق على الغذاء إلى إجمالي الدخل القومي؛
- ✓ نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الدخل القومي؛
- ✓ نسبة قيمة الصادرات الزراعية لإجمالي الواردات في الدولة؛
- ✓ التقلبات السنوية في الإنتاج الزراعي؛
- ✓ نسبة مساهمة الناتج الزراعي في إجمالي الناتج المحلي؛
- ✓ نسبة مساهمة الواردات الزراعية إلى إجمالي الناتج المحلي؛
- ✓ متوسط حصة الفرد من قيمة الإنتاج الزراعي؛
- ✓ نسبة المخزون الغذائي إلى الاستهلاك السنوات

[1] ناصر بوجلال،" تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الأمن الغذائي في الوطن العربي مذكرة مكمله لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، قسم العلوم الاقتصادية، 2014، ص 90

2- المؤشرات الحديثة :

مع تطور مفهوم الأمن الغذائي أضحى من الضروري القيام بوضع مؤشرات تتناسب والتغيرات الأمن الغذائي، وهذا ما أقرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بأن هناك حاجة إلى قائمة مؤشرات أساسية تمثل مجموعة المتغيرات التي يفترض حاليا ألى الأكثر ارتباطا على نحو وثيق بالأمن الغذائي[1].

3- مؤشر حجم الواردات والمعونات الغذائية:

يستخدم هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق للفجوة الغذائية الفعلية، ويعبر عن الجانب الثاني لمشكلة الأمن الغذائي في كيفية تغطية الفجوة الغذائية يساوي مجموع الواردات الغذائية مضافا إليه المعونات الغذائية أو المنح الأجنبية ".يعبر هذا المؤشر بيان مدى حاجة بلد ما المعونة الغذائية من الخارج من أجل سد الحاجات الغذائية للسكان والتي تعجز الدولة عن تلبيتها لهم، ويعبر عن هذا المؤشر من خلال مايلي "الاعتماد على القروض و الواردات والمعونات الغذائية الأجنبية = (كمية المعونات الغذائية/ جملة الحاجات الغذائية)×100[2]

4- مؤشر متوسط السعرات الحرارية للفرد التي توصي بها المعايير الدولية :

هناك جملة من المعايير الصحية التي حدا المنظمات الدولية لأجل[3] أّ ن يقوم جسم الإنسان بوظائفه العضلية الجسمية والذهنية كاملة، وعلى أساسها تقابل هذه المعايير بمتوسط ما يحصل عليه الفرد في البلاد موضع الدراسة لتحديد الخلل والحاجات الضرورية، أي تمثل متوسط السعرات الحرارية التي توصي المعايير الدولية، فإذا كان متوسط المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية فإن المجتمع لا يعاني من وجود فجوة غذائية، وتظهر الفجوة الغذائية إذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أقل من متوسط المتطلبات الأساسية[4].

[1] بوعلام زهيرة، الامن الغذائي الاكتفاء الذاتي في الجزائر دراسة تحليلية 1990-2025، مذكرة مكمله لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة عين تيموشنت، 2020/2019.ص13.

[2] نفس المرجع السابق، ص 13.

[3] تقرير جامعة لدول العربية، م.ع.ت، السياسات الزراعية في عقد التسعينات نوفمبر، 2000 ،ص 17.

[4] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة منتورى قسنطينة، سنة 2008 – 2007 ، ص 104.

5- مؤشر الناتج المحلي الزراعي :

يعد الناتج المحلي الزراعي من أهم المؤشرات التي تمكننا من معرفة الوضع الغذائي فهو: بمثابة مقياس لمدى اعتماد الدولة على ذاتها[1] والتغيرات الكبيرة في الناتج، تؤثر بشكل سلبي على وضع الغذاء، فانخفاضه مع زيادة حجم الاستهلاك من الغذاء يعني وجود فجوة غذائية يجب تغطيتها من العالم الخارجي، وهذا يعتمد على القدرة المادية للدولة، "هذا المؤشر يدفع نحو زيادة جهود الدولة في تقليص درجة اعتماد الدولة على العالم الخارجي في تغطية احتياجات الغذائية، وبالتالي يصبح مجال الاهتمام منصبا نحو إنقاص الاستيراد لصالح زيادة الناتج المحلي الزراعي، وأقرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO" ،"في مؤتمر القمة العالمي للأغذية سنة 2000م، إدراج مؤشرات إضافية، والمتمثلة في إمدادات الطاقة الغذائية إلى المؤشرات الأساسية الموصى في مجال استهلاك الأغذية[2].

[1] عباس بلغاطمي وجمال بلخباط، "تحديات الإندماج الاقتصادي الخليجي"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 5، جامعة شلف، الجزائر،دص

[2] إبراهيم أحمد، الأمن الغذائي، 31

المبحث الثالث : ماهية التنمية المستدامة

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية والبيئية ، فقد لاقى هذا المفهوم العديد من التعاريف واختلفت حوله الآراء والاتجاهات ، فلكل تعريف خاص ، فهو من بين المواضيع المهمة التي لاقت انتباه واهتمام الباحثين في مختلف الميادين، واعتبرته المنظمات الدولية على الدول كغيرها من الحقوق الأخرى تسعى كل دولة لتحقيقة.

المطلب الاول : تعريف التنمية المستدامة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة مفهوما جديدا أو مبتكرا في الفكر التنموي إذ لا يوجد تعريف متفق عليه عالميا بالنسبة لهذا المصطلح ، ولتطرق لتعريف هذا المصطلح ينبغي تحديد تعريف كل من مصطلح التنمية على حدا ومصطلح الاستدامة على حدا

تعريف التنمية المستدامة: هي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداته أما معنى الاستدامة هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة – كما تعرف كذلك على أنها استمرارية الموارد الطبيعية لأجيال الحاضر والمستقبل والمحافظة على خصائصها كذلك نجد الأمم المتحدة عرفتها من خلال تقرير اللجنة العلمية للبيئة والتنمية سنة 1987 بأنها : تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضرون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم[1]

وهي كذلك عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات وكذلك الأعمال التجارية بشرط أن تلبي احتياجات الحاضر ، دون المساس بقرارات الأجيال القادمة من وجهة نظر علماء الاقتصاد بان مجموع النظريات والقوانين التي تنظم العلاقات بين الأفراد المجتمع ، هذه العلاقات تنشأ عن طريق تبادل السلع والخدمات بهدف تحقيق الرفاهية لجميع أفراد المجتمع.

ومن خلال كل هذه التعاريف أمكننا القول أن التنمية المستدامة تسعى لتحقيق نوعية للحياة الإنسان واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ومحاولة إبقائها لمدة زمنية بعيدة ، وضمان متطلبات

[1] خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة، 2007 ، ص 19

الأجيال المقبلة ، بحيث أنه لا يمكن تجاوز هذا الاستغلال والاستخدام الموارد الخاصة في حالة المورد غير المتجددة، وفي حالة الموارد المتجددة يجب ترشيد في استخدامها مع محاولة وجود بدائل لهذه الموارد لتستغل لفترة زمنية طويلة الأجل، ويجب أن تستخدم هذه الموارد في كلتا الحالتين بطريقة مناسبة لا تؤدي إلى عجز بيئي وذلك للعلاقة الوطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة.

المطلب الثاني : ابعاد و خصائص التنمية المستدامة

الفرع الاول: أبعاد التنمية المستدامة

من اجل توضيح التنمية المستدامة بشكل أوسع البد من التطرق إلى أبعادها وهي:

أولا : البعد الاقتصادي:

لا تتحقق التنمية المستدامة الا بتأييد نظام اقتصادي يرفض نماذج التنمية المفروضة والبعيدة عن ذات المجتمع وغير الملائمة للهوية الثقافية له من جانب، وسياسة ذاتية التقييم من جانب أخر ، إن مشاركة المجتمع في القرارات المتعلقة بالتنمية أحد الشروط الأساسية لنجاح الخطة الاقتصادية وأيضا لتحقيق ذاتية التنمية المستدامة

أن التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني أجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وأحداث تغير في أنماط الاستهلاك للموارد .وعلى البلدان الغنية أو الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة الن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية اسهم بدرجة كبيرة وغير متناسبة في مشكلات التلوث العالمي . و فضال عن ذلك القدر ة المالية والتقنية الاستخدام تكنولوجيات(أنظف للترشيد في الاستهلاك الكثيف للطاقة والموارد. وعلية فإننا نستطيع القول إنه لكي تتحقق التنمية المستدامة على وفق البعد الاقتصادي لا بد من:

- تحسين مستوى المعيشة والرفاهية والإنسانية والحياة الاجتماعية.
- أن يتلائم النمو الاقتصادي مع البيئة.
- استخدام أكثر كفاءة لرأس المال.

ثانيا: البعد البيئي

تعتمد التنمية المستدامة بيئيا على أدارة مسؤولية للموارد الطبيعية والبشرية تعمل على الإبقاء بحاجة اأجيال الحالية وتحافظ على مصالح الأجيال الالحقة وهذا هو التحدي الذي يواجه الأفراد والمجتمعات ويتطلب بذل الجهود الكبيرة لتوعية السكان بهذه المشكلة . التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية ، واالستغالل الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة[1].

فالتنمية المستدامة تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم ، وحماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر االنقراض والحد من التغير الكبير في استقرار (المناخ العالمي وتدمير طبقة الأوزون[2].

ثالثا: الأبعاد البشرية

1 – تثبيت النمو الديموغرافي

وتعني التنمية المستدامة فيما بالأبعاد البشرية العمل على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان، وهو أمر بدأ يكتسي أهمية بالغة، ليس لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة وبمعدلات شبيهة بالمعدلات الحالية أصبح أمرا مستحيلا استحالة واضحة فقط، بل كذلك لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما أن النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة ما يحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لإعالة كل ساكن

2 – مكانة الحجم النهائي للسكان

وللحجم النهائي الذي يصل إليه السكان في الكرة الأرضية أهميته أيضا، لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة. وتوحي الإسقاطات الحالية، في ضوء الاتجاهات الحاضرة للخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي 11,6 مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين. وضغط السكان، حتى بالمستويات الحالية، هو عامل متنام من عوامل تدمير المساحات

[1] عبد السلام أديب، أبعاد التنمية المستدامة، 2001 ،ص5،

[2] غالية الحبال، لتنمية المستدامة ، دراسة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في الهندسة البيئة ، دمشق ، 4.ص، 113.

الخضراء وتدهور التربة والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية الأخرى؛ لأن نمو السكان يؤدي بهم إلى الأراضي الحدية، أو يتعين عليهم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية[1].

3 – أهمية توزيع السكان

كما أن لتوزيع السكان أهميته: فالاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية، ولاسيما تطور المدن الكبيرة لها عواقب بيئية ضخمة. فالمدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة فتتسبب في كثير من الأحيان في أوضاع لها خطورتها على الناس وتدمر النظم الطبيعية المحيطة بها. ومن هنا، فإن التنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن، وتعني اتخاذ تدابير سياسية خاصة من قبيل اعتماد الإصلاح الزراعي واعتماد تكنولوجيات تؤدي إلى التقليص إلى الحد الأدنى من الآثار البيئية للتحضر.

4 – الاستخدام الكامل للموارد البشرية

كما تنطوي التنمية المستدامة على استخدام الموارد البشرية استخداما كاملا، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع. ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق أو في المناطق النائية؛ ومن هنا فإن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولا بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل تعلم القراءة والكتابة، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة. والتنمية المستدامة تعني –فيما وراء الاحتياجات الأساسية– تحسين الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري– بتدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم من المتخصصين الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية.

5 – الصحة والتعليم

ثم إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة. من ذلك مثلا أن السكان الأصحاء الذين نالوا من التغذية الجيدة ما يكفيهم للعمل، ووجود قوة العمل الحسنة التعليم، أمر يساعد

[1] عبد الخالق عبد الله،التنمية المستديمة والعالقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي الطبعة الأولى ،بيروت ،ص144

على التنمية الاقتصادية. ومن شأن التعليم أن يساعد المزارعين وغيرهم من سكان البادية على حماية الغابات وموارد التربة والتنوع البيولوجي حماية أفضل.

6 – أهمية دور المرأة

ولدور المرأة أهمية خاصة. ففي كثير من البلدان النامية يقوم النساء والأطفال بالزراعات المعيشية، والرعي وجمع الحطب ونقل الماء، وهم يستخدمون معظم طاقتهم في الطبخ، ويعتنون بالبيئة المنزلية مباشرة. والمرأة بعبارة أخرى هي المدبر الأول للموارد والبيئة في المنزل –كما أنها هي أول من يقدم الرعاية للأطفال– ومع ذلك فكثيرا ما تلقى صحتها وتعليمها الإهمال الصارخ مقارنة بصحة الرجال وتعليمهم. والمرأة الأكثر تعليما، لديها فرص أكبر في الحصول على وسائل منع الحمل، كما أن معدلات خصوبتها أقل في المتوسط، وأطفالها أكثر صحة. ومن شأن الاستثمار في صحة المرأة وتعليمها أن يعود على القابلية للاستدامة بمزايا متعددة.

7 – الأسلوب الديمقراطي الاشتراكي في الحكم

ثم إن التنمية المستدامة على المستوى السياسي تحتاج إلى مشاركة من تمسهم القرارات، في التخطيط لهذه القرارات وتنفيذها، وذلك لسبب عملي هو أن جهود التنمية التي لا تشرك الجماعات المحلية كثيرا ما يصيبها الإخفاق. لذلك فإن اعتماد النمط الديمقراطي الاشتراكي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل[1].

رابعا: الأبعاد التكنولوجية

1 – استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية :

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات

[1] عبد السلام ديب، مرجع سبق ذكره،ص55

التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

2 – الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة

والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية – الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

3 – المحروقات والاحتباس الحراري

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاث لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما

بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

4 – الحد من انبعاث الغازات

وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية. وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة. على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

5 – الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون

والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة: فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك.

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من أشكل وصور التنمية ومن خلال التعاريف التي وضعت لهذا المفهوم يمكن استخلاصها :

- ✓ التنمية المستدامة تعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية المتمثلة في زيادة في كمية متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي وكذلك الحفاظ على الموارد الطبيعية سواء كانت متجددة أو غير متجددة بالاستغلال العقلاني لها. أما الجانب الاجتماعي ذلك

بتحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع والبيئة بتحقيق التوازن البيئي لينعكس على الجانب الاجتماعي للمجتمع [1]

- ✓ التنمية المستدامة هي تنمية دائمة حاضرة ومستقبلا تلبي أماني وحاجات الحاضر والمستقبل، فالدولة تسعى لتحقيق التنمية في جميع القطاعات لتغطية الحاجيات المتزايدة للمجتمع مع الاعتماد على المشاريع والطرق والآليات لضمان حاجيات الأجيال المستقبلية
- ✓ التنمية المستدامة هي تنمية شاملة ومسؤولية مشتركة وذلك في جميع قطاعات الدولة وتقع على عاتق الدولة بمختلف مستوياتها المساهمة في عملية اتخاذ القرار .يعتبر مصطلح التنمية المستدامة مصطلح عالمي ، وذلك من خلال الدراسات السياسية والاقتصادية والثقافية التي ساهمت في إدراج مفهوم يجسد التنمية المستدامة .
- ✓ للتنمية المستدامة أبعاد بيئية واجتماعية واقتصادية متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد.
- ✓ للتنمية المستدامة أهداف تسعى لتحقيقها من خلال آليات فعالة ومبادئ تقوم عليه.
- ✓ للتنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب.
- ✓ وجود علاقة تكاملية بين البيئة من ناحية والتنمية من ناحية أخرى وهذه العلاقة طردية إذ ترتبط بينهما علاقة تكاملية وتوافقية لنحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

المطلب الثالث :أهداف التنمية المستدامة ومبادئها.

الفرع الاول: أهداف التنمية المستدامة

للتنمية المستدامة مجموعة من الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال آلياتها وما تحتويه والتي تتلخص في [2]:

[1] عبد الله خبابة ، رابح بوقرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 349

[2] مراد ناصر ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، مجلة التواصل ، العدد 26 جوان 2010 ، ص66 .

- ✓ تحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي، يكون بشكل مقبول وديمقراطي .
- ✓ احترام البيئة الطبيعية: إن الارتباط الوثيق بين التنمية المستدامة والبيئة هو الذي ادى إلى أن يكون الهدف الرئيسي وراء التنمية المستدامة هو الحفاظ على البيئة واحترامها لتصبح علاقة تكامل وانسجام ، فنظافة البيئة أساس حياة الإنسان ، فحماية البيئة تؤدي إلى ترقية تنمية وطنية مستدامة بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان إطار معيشي سليم يحقق تنمية مستدامة للمجتمع ككل .
- ✓ تهدف التنمية المستدامة إلى توعية السكان بالمشكلات والمخاطر البيئية التي تحدث فبالتوعية تحدث تنمية بالمسؤولية تجاه أهمية الحفاظ على البيئة، وفي حث الأفراد على إيجاد حلول لإعداد وتنفيذ ومتابعة برامج ومشاريع وسياسات التنمية المستدامة تنشئة بيئية
- ✓ وكذلك تسعى لتحقيق استغلال أمثل واستخدام عقلاني للموارد ، فالتنمية المستدامة لتحقيق أهدافها عليها بتوظيف استغلال هذه الموارد بشكل عقلاني مخطط له ومدروس لكي لا تستنزف وتدمر هذه الموارد وتفقدها ، فالحفاظ على متطلبات الأجيال القادمة .

ربط التكنولوجيا الحديثة والمعاصرة بأهداف المجتمع وذلك بتوظيف هذه الوسائل بما يحقق ويخدم ...المجتمع، وذلك باستغلالها لما يحقق تنمية للأفراد والمجتمع وفي تحقيق الأهداف المنشودة دون أن تكون له أثار سلبية على المجتمع.

- ✓ إحداث تغيير مستمر في حاجات وأولويات المجتمع ، وذلك بتحقيق التوازن التي بواسطته يفعل التنمية الاقتصادية ويؤدي إلى التحكم في المشكلات البيئة الخاصة وبدوره يؤدي إلى إيجاد بدائل مناسبة لهذه المشاكل.

الفرع الثاني:مبادئ التنمية المستدامة

إن العلاق الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي:

أ- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة: يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية بشكل يؤدي الى توازن بيئة الأرض عامة[1]

وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب.

فمن المشاكلات البيئة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثال السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسي في تدهور التربة.

ب- المشاركة الشعبية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية فيما يلي- :

الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض.

-إدارة ومعالجة النفايات البيئة والتجارية والصناعية

- الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون

تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط

ج- مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية

.د- مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، و التخطيط الاستراتيجي لهذه الموارد

هـ- مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي

ح- مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

[1] عبد الله محمد، المرجع السابق،ص44

خلاصة الفصل :

وفي الاخير يمكن اعتبار ان الأمن الغذائي إلى توفّر الغذاء للأفراد دون أي نقص، ويعتبر بأنّ الأمن الغذائي قد تحققّ فعلاً عندما يكون الفرد لا يخشى الجوع أو أنه لا يتعرض له، ويستخدم كمعيار لمنع حدوث نقص في الغذاء مستقبلاً أو انقطاعه إثر عدّة عوامل تعتبر خطيرة ومنها الجفاف والحروب، وغيرها من المشاكل التي تقف عائقاً في وجه توفّر الأمن الغذائي ينشطر الأمن الغذائي إلى مستويين رئيسيّين وهما المطلق والنسبي، فيعرف المطلق بأنه قيام الدولة الواحدة بإنتاج الغذاء داخلها بمستوى يتساوى مع الطلب المحلي ومعدلاته أو قد يفوقها أحياناً، ويمكن اعتباره غالباً بأنّه يحقق مفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، أما الأمن الغذائي النسبي فإنه يشير إلى مدى قدرة الدولة على إنتاج وإيجاد ما يحتاجه الشعب أو الأفراد من سلع وغذاء بشكل كلي أو جزئي، وقد تطور التنميه المستدامه فهو مصطلح يعود

استخدامه من طرف النشطاء في المنظمة، يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في أربعة أبعاد على الأقل، هي الأبعاد الاقتصادية، والبشرية والبيئية والتكنولوجية. وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ في إحداها من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر. ومن ذلك مثلا أن الاستثمار الضخم في رأس المال البشري، ولاسيما فيما بين الفقراء، يدعم الجهود الرامية إلى الإقلال من الفقر.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

تعد الدراسات السابقة من بين عناصر البحث الأساسية والمنهجية لطرق باب البحث علما أنها تزود الباحث بالعديد من المعطيات والنتائج و التفسيرات المنهجية سواء على الصعيد النظري أم على الصعيد الميداني يتناول هذا الجزء من الدراسة الحالية عرضا لمجموعة من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع البحث .

المبحث الاول : الدراسات السابقة في الأمن الغذائي

1- كتاب الدكتور محمد علي الفرا بعنوان مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي الصادر عام 1979م [1]: تناول فيه التحديات التي يواجهها الأمن الغذائي في الدول العربية، وكذا الإطلاع إلى الأوضاع الزراعية ومقومات الأمن الغذائي في العالم العربي، ويستعرض مسألة زيادة الإنتاج الزراعي، ويطرح بعض المشاريع والتصورات التي دف بالنهوض بالقطاع الزراعي في الدول العربية، عبر تقديمه مجموعة من المقترحات والآراء، والحلول البديلة، التي يراها ذات منفعة كبيرة، وتساهم في محاربة الجوع، وتحسين الأمن الغذائي العربي.

2- دراسة محمد رفيق أمين حمدان: الأمن الغذائي –نظرية ونظام وتطبيق– مفهوم الأمن [2] تناول الكاتب في كتابه الغذائي والعناصر الاستراتيجية المكونة له، ثم تعرض إلى تحرير التجارة الزراعية الدولية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، وحاول المفكر الاقتصادي محمد رفيق أمين حمدان طرح الاستراتيجية المثلى لبناء الدول كالأردن وفلسطين .ومن خلال هذا الإنجاز العلمي أراد الكاتب أن يوصل فكرة أساسية وهي الاهتمام بهذا الموضوع يرجع إلى اكتسابه أبعاد متعددة ومتشابهة إذ أنه ذات طابع إنساني واقتصادي وسياسي والأكثر من ذلك هو حجر زاوية في معادلة الاستمرارية.

3- دراسة فوزية غربي ،دراسة الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء الذاتي والتبعية سنة 2008[3]، تطرقت هذه الدراسة إلى موضوع الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي "حالة الجزائر"، حيث طرحت إشكالية عن واقع الأمن الغذائي في الوطن العربي، هل الزراعة العربية بشكل عام والجزائرية بشكل خاص قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من للمواد الغذائية والارتفاع المستمر لفاتورة الواردات الغذائيةّ وخلصت الدراسة أن المواد ذات الاستهلاك الواسع، العجز تبقى مشكلة الأمن الغذائي قائمة مما يعني القطاع الفلاحي في الجزائر يعرف تزايدا للإنتاج الوطني في تلبية احتياجات الطلب الوطني من الحبوب بشكل عام والقمح بنوعيه، لتستمر تبعيتها للأسواق الخارجية، فعلى القطاع الفلاحي أن يهتم

[1] محمد علي الفرا ، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ، سلسلة الكتب الثقافيه الشهريه، كويت، 1979م

[2] محمد رفيق أمين حمدان،لأمن الغذائي –نظرية ونظام وتطبيق– مفهوم الأمن،عمان، 1999

[3] فوزية غربي، دراسة الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء الذاتي والتبعية سنة 2008، أطروحة لنيل شهادة الدكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2008

بتحسين مستوى الأمن الغذائي بالاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية لرفع المردودية وزيادة في كميات الإنتاج الفلاحي.

4- دراسة د.مطاي عبد القادر بعنوان " الأمن الغذائي في الوطن العربي ...متى يتحقق وكيف "[1] تركز في هذه الورقة البحثية عن أكبر مشكلة في نظري يعاني منها الوطن العربي برمته ألا و هي الأمن الغذائي الذي يعني بمفهومه الحالي أن تنتج الدولة أكبر قدر من احتياجاتها الغذائية بالطريقة الاقتصادية التي تأخذ في الاعتبار الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع التي تحتاجها وفي حدود ما تمتلكه من موارد ومقومات وعلى أن تكون منتجاتها منافسة للمنتجات الأجنبية كما يتوجب توفر صادرات زراعية أو غيرها تعود بدخل من العملات الصعبة يمكن إستخدامها لإستيراد المواد الغذائية الأخرى التي لا تتوفر لها فيها ميزة نسبية في إنتاجها ... وكل ذلك يهدف توفير الغذاء للمواطنين بالكمية والنوعية الضرورية للنشاط والصحة مع مراعاة التوزيع العادل لكل المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود مع الإحتفاظ بمخزون لا يقل عن سد الحاجة لمدة ثلاثة شهور على الأقل لمواجهة الظروف غير الطبيعي.

5- دراسة قصوري ريم من جامعة باجي مختار عنابة سنة 2012 :عنوان الدراسة :الأمن الغذائي والتنمية المستدامة– حالة الجزائر[2]– وذلك بهدف التعرف على اقتصاديات الدول النامية مركزة في ذلك على التنمية الزراعية في البلدان العربية، وأولى مهامها توفير الأمن الغذائي لجميع السكان عن طريق التنمية المستدامة، والتي تشمل استثمار الموارد الطبيعية المتاحة وتوفير فرص العمل لسكان الريف يعزز بقاءهم... وترتبط التنمية المستعملة بزيادة الإنتاج وتحسينه كما ونوعا وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي . حيث ركزت الباحثة على التنمية الزراعية المستدامة في ظل التكتلات العلمية وذلك لتحقيق أعلى نسبة ممكنة من الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

6- دراسة للدكتور على خالفي ، الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية :1998-1999 [3]: تضمنت الأطروحة في فصلها الأول والثاني المنظور التاريخي للزراعة والغذاء حيث تم إبراز أهمية الزراعة في التنمية

[1] د.مطاي عبد القادر بعنوان " الأمن الغذائي في الوطن العربي ...متى يتحقق وكيف، جامعة الشلف –الجزائر– مجلة اقتصاد الجديد العدد : 10 – المجلد -01 2014

[2] قصوري ريم من جامعة باجي مختار عنابة سنة 2012 :عنوان الدراسة :الأمن الغذائي والتنمية المستدامة– حالة الجزائر

[3] الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر :1998-1999 علي خلفي،

الاقتصادية و تم ربط أزمة الغذاء بمستوى التنمية الاقتصادية مستخلصا أهم عناصر أزمة الغذاء وأسبابها ، مبرزا مختلف الآراء التنموية حول الغذاء فمن الاتجاه التشاؤمي مرورا بالاتجاه التفاؤلي ووصولا إلى الاتجاه الجديد ، كما تم التطرق إلى خصائص التنمية في البلدان العربية مركزا على الناتج الإجمالي وعدد السكان وهيكل العمالة إلى جانب وضعية ميزان المدفوعات ضمن الفصل الثالث.

أما الفصل الرابع والخامس فخصص لدراسة إنتاج واستهلاك الغذاء في الدول العربية واهم العوامل المؤثرة فيهما مبرزا حجم الفجوة الغذائية في هذه الدول ، ليعرج بعدها على الأمن الغذائي من ناحية المفهوم والأبعاد ، و بما أن السياسة الزراعية ركن أساسي لتحقيق الأمن الغذائي ، فقد استدرج اثر الإصلاحات الاقتصادية آنذاك على السياسة الزراعية ، وفي الفصل الثامن تم معالجة المنظور التكاملي كموجه للتكامل الزراعي العربي .وتضمنت خاتمة الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها الغذاء يعتبر كسلاح في يد الدول المنتجة له وعليه لابد من بحث سبل إنتاجه ،محليا وان التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي يرتبطان بتحقيق تكامل زراعي عربي بحكم التفاوت في الموارد الزراعية من دولة إلى أخرى.

1- كتاب فرنسيس مور لابيهو جوزيف كولينز، المعنون بـ. صناعة الجوع: خرافة الندرة، ترجمة أحمد حسان[1]، يتحدث هذا الكتاب صناعة الجوع والفقر، بحيث هذا الكتاب يسلط الضوء على ، التلاعب الذي يتم في مصائر البشر، على أيدي المتحكمين في الغذاء، والكشف عن حقائقا تمتد إلى ماهو و أوسع بكثير من ميدان الأمن الغذائي والميادين المترتبة عنه.

2- كتاب لوالدن بيللو، تحت عنوان: حروب الغذاء: صناعة الأزمة، ترجمة خالد الفيشاوى– 2012[2]م، .يناقش الكتاب نظم الزراعة الرأسمالية الحديثة، والسياسات التي فرضتها المؤسسات الدولية مثل: منظمة التجارة العالمية، والمآسي التي جلبتها هذه النظم وصندوق النقد الدوليين، والبنك الدولي، على شعوب الجنوب، ولم تسفر إلا عن تدهور الزراعة التقليدية، وزيادة أعداد الجوعى، وتدمير القطاع الزراعي، وصحة البشر، والإخلال بالتوازن البيئي، كما يرصد النضال الدءوب دفاعا عن تطوير الزراعة التقليدية، دف توفير احتياجات البشر من الغذاء.

[1] فرنسيس مور لابيهو جوزيف كولينز، ا صناعة الجوع: خرافة الندرة، ترجمة أحمد حسان[1]، الصادر سنة 1983م

[2] بيللو،: حروب الغذاء: صناعة الأزمة، ترجمة خالد الفيشاوى، المستقبل العربي ؛ الناشر. مركز دراسات الوحدة العربية 2012

3- « The impact of oil price on food security in the Algeria, Iran, and SaudiArabia: cointegration, vector-error correction model, dynamics, and causality analysis» حاولت[1].

الدراسة اختبار وجود أو غياب علاقة ظرفية وسلبيه بين متغيرات الاقتصاد الكلي من جهة مثل أسعار البترول، الإنتاج المحلي من الغذاء، واردات الغذاء مع استهلاك الغذاء، وخلصت الدراسة إلى أن البلدان التي تعتمد على تصدير المحروقات (مثل الجزائر والسعودية وإيران) كلما ارتفعت أسعار المحروقات سوف يزيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام مما يؤدي الى زيادة الطلب المحلي على الغذاء، ومع عدم استجابة العرض المحلي منه سوف تزيد الواردات مما يؤدي إلى اتساع حجم الفجوة الغذائية (كما يزداد معدل النمو الديمغرافي بسبب تحسن الدخل مما يزيد من حجم الفجوة.

[1] The impact of oil price on food security in the Algeria, Iran, and Saudi Arabia: cointegration, vector-error correction model, dynamics, and causality analysis.1994..pp 1-123

المبحث الثاني : الدراسات السابقة في التنمية المستدامة

1- دراسة رازي سعاد تحت عنوان "واقع وافاق التنمية المستدامة في المغرب العربي"[1]: قسمت هذه الدراسة الى اربعة فصول فقد عالجت في الدراسة ما مدى وصول الدول المغربية من الاعتماد على المؤشرات في تحقيق المستدامة فقد تم تحليلها في هذه الدراسة فتكمن اهمية هذه دراسة في معالجتها موضوعا حيويا ومثير للنقش العلمي والاقليمية والمحلي ومتعلق بموضوع التنمية المستدامة في الدول المغرب العربي والجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من اجل تحقيقها نظرا للعوامل الداخلية والخارجية التي واجهتها كما هدفت هذه الدراسة تبحث في مفهوم التنمية كمقاربة اقتصادية والوقوف عليها ومدى اهميتها لدى الدول من اجل الوصول الى مستوى معين من تقدم والرقي.

2- سالمي رشيد، عزي هاجر 2018 بعنوان" واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول" استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تجارب بعض الدول يومي هدفت 23 –24افريل . 2018 جامعة البليدة[2] .هذه الدراسة إلى معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي المتبعة ومعرفة الأفاق التي تحوذ نحوها من اجل الدفع بالاقتصاد الوطني. وقد تم التوصل إلى نتائج مفادها أن البرامج التنموية في الجزائر قد سعت بتحقيق نمو اقتصادي يساهم إلى حد كبير في تحسين الوضعية الاجتماعية للبلاد.كانت دراستي تتمحور بشكل رئيسي حول استراتيجيات التنمية المستدامة بينما دراستها فتمركزت حول الأفاق والوقائع المتعلقة بالتنمية المستدامة كما تناول البرامج التنموية في الجزائر المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

[1] رازي سعاد ،واقع وافاق التنمية المستدامة في المغرب العربي، دكتوراه العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسييرالجزائر، 2017.

[2] سالمي رشيد، عزي هاجر،"واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول "استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية23 –24 افريل . 2018 جامعة البليدة

1- دراسة إدغار جول وأندريه أول وجاكوب زويرس تحت عنوان "تنمية مستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "2015[1] فقد تحدث فيها مزيج من الظواهر مثل تغير المناخ ، وفقدان أعداد كبيرة من الأنواع ، وتآكل التربة ، زيادة الانقسامات الاجتماعية والاقتصادية وعدم الاستقرار ، واستنزاف الوقود الأحفوري والموارد ،زيادة الهجرة القسرية وإرهاق الحكم. إلى جانب العديد من المفاهيم الأخرى ، تم إنشاء التنمية المستدامة وتعريفها على أنها إطار عمل استراتيجي أساسي للاجتماع هذه وغيرها من التحديات التي تهدد رفاهية الإنسان وسبل عيشه ورفاهية المستقبل أجيال. في عام 2015 ، وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أجندة 2030 واستخدام أهداف التنمية المستدامة المبادئ التوجيهية لسياساتهم وأنشطتهم. أجندة الأمم المتحدة 2030 هي معاهدة سياسة عالمية التي يجب أن تنفذها جميع الدول الأعضاء من أجل حل الأزمات.

وقد اعتبر ان أهداف التنمية المستدامة من 169 هدفًا محددًا من المفترض أن تُترجم وتؤسس وتحقق جميع المستويات – من العالمية إلى المحلية. تختلف وتيرة تنفيذها من بلد إلى آخر عتمادًا على التحديات والشروط المسبقة والقدرات الخاصة بكل بلد. بشكل عام ، يمكن القول أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يختلف إنشاء أهداف التنمية المستدامة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في حين أن هناك المزيد من التقدم في المناطق الفرعية مثل الخليج ، هناك تقدم ضئيل في المناطق الفرعية الأخرى مثل المشرق.

[1] دراسة إدغار جول وأندريه أول وجاكوب زويرس تحت عنوان "تنمية مستدامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "2015، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

2- Abdelhamid Mehri Constantine 2 University (Algeria), Green Economy the Trail to sustainable Development: Opportunities and Risks[1]

إن هذه الدراسة هي محاولة لابراز أن الاقتصاد الأخضر ليس بديل للتنمية المستدامة، و لكن بالاحرى هو نهج اقتصادي جديد على العالم اتباعه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة ف ، هو يحث دول العالم على وضع استراتيجيات خاصة بالانتقال مع بقية العالم الى الاقتصاد الأخضر مع الأخذ في الاعتبار ا جميع لتدابير لتجنب مخاطره . حيث يتطلب الانتقال الى الاقتصاد الاخضر انعاش النمو لحماية البيئة، وذلك من خلال ارساء معالم الحوكمة الرشيدة لتمكن من احداث تغيير مؤسساتي، و هذا سعيا لخلق فرص اقتصادي ة واجتماعية جديدة ليس فقط من خلال تخضير الأنشطة الا قتصادية أيض الحالية ولكن ا من خلال خلق أنشطة خضراء جديدة.

[1] Abdelhamid Mehri Constantine 2 University (Algeria), Green Economy the Trail to sustainable Development: Opportunities and Risks; 10/03/2020

المبحث الثالث : أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

ان الفرق بين الدراسات السابقه والدراسات الحديثه يتمثل الدراسات التي اعتمدنا عليها في هذه الدراسة الحديثه لاعتمادنا عليها في الحصول المعلومات المهمه منها وتعرف على المنهج المناسب المناسب لطبيعة الدراسة.

المطلب الأول: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

ان اوجه التشابه بين الدراسات السابقه االمتعلقة بالأمن الغذائي وبين الحالية مجملها ترتكز الاعطاء المنظور المفهومي للأمن الغذائي والتنميه المستدامه مع ابراز واعطاء اهمية لجانب الزراعي وتنمية الزراعه الاقتصاديه ويتم عادة ربطها بينها وبين ازمة الغذاء من اتجاه التشاؤمي مرورا بالاتجاه التفائلي والمقصود هنا هو المرور بمشكلات مرورا بالحلول.

جل الدراسات تعطي نسب وتقوم بدراسة الاحصائيات وذلك عن طريق المنظمات العالميه والوطنيه لواقع الأمن الغذائي في مجموعه من الدول كما تتم دراسة انتاج الاستهلاك الغذاء فيها وتختلف النسب بإختلاف الاعوام وحصر الصادرات والواردات.

المطلب الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

ان اوجه الاختلاف التي كانت التي بين الدراسات السابقه ودراسات الحالية كانت اغلبها راجعة الى طريقة تحليل محتوى الدراسة وتحليل تطور كل هدف من اهداف التنميه فيظهر لديها الكثير لتحققه في مجال الاهداف الامن الغذائي وتنميه المستدامة .

ظهور ظواهر والحوادث الجديدة الحديثه في اعطاء دراسة واضحة في المنطقة بالإضافه الى زيادة الانقسمات الاجتماعيه والسياسية والاقتصاديه في مجموعه من البلدان المدروسة وعدم استقرارها من كافة النواحي.

التحديات التكنولوجيا الراهنة والإلكترونيه بين الدراسات السابقة والحديثه.مع إختلاف العامل الزماني ومكاني في الدراسات .

خلاصة الفصل الثاني:

وما نستخلصه في هذا الفصل ان الامن الغذائي والتنمية المستدامة كانت محل نظرا الخبراء والدارسين كونها تزخر عديد من الدراسات سواء السابقة والحديثة، كما انها تختلف الا في بعض النسب والاحصائيات التي تتغير بحسب تغير الظروف السياسة والاقتصادية للدول المغاربية والحوادث الذي يتعرض لها العالم .

الفصل الثالث: واقع الأمن الغذائي في البلدان المغاربية والحلول الممكنة للمشاكل المهددة له

تمهيد:

تحتل مسألة الأمن الغذائي في العالم ككل وفي المنطقة المغاربية مكانة مهمة حيث توجد حاجة ماسة لضمان الغذاء الكافي للمواطن وتحقيق الاكتفاء الذاتي في ظل معطيات تتحدث عن نقص حقيقي في انتاج الغذاء، حيث تؤكد التقارير والبحوث الجادة حول هذا الموضوع على ضرورة التعامل بسرعة مع العواقب السلبية لفقدان الأمن الغذائي لأا تقدم صورة غير مريحة لواقع القطاع الزراعي وما يترتب عليها وفي هذا الفصل سوف نحاول اعطاء صورة على الواقع الامن الغذائي في البلدان المغاربية واعطاء بعض الحلول ممكنه للمكنة للمشاكل المهدة له.

المبحث الاول : واقع الامن الغذائي في البلدان المغاربية وأهم المقومات

تستورد الدول المغاربية جزءا معتبرا من حاجتها من الغذاء وبدرجات متفاوتة من خارج حدودها فيسعيها لتلبية احتياجاها الاستهلاكية من السلع الغذائية المختلفة وبخاصة الحبوب والزيوت والسكر وعلى والمنتجات الحيوانية، لذلك فإن أسعار السلع الغذائية وتقلبات على المستوى العالمي تؤثر مباشرة إمكانية الدول في إتاحة هذه السلع لمواطنيها وكذلك قدرة مواطنيها الحصول عليها بالكمية والجودة المطلوبتين . يُستخدم فيها مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية لقياس التغيّر الشهري في الأسعار الدولية لسلّة من السلع الغذائية الأساسية. وهو يتألّف من متوسط مؤشرات أسعار خمس مجموعات من السلع الأساسية مرجّحة بحصة كل مجموعة من المجموعات من الصادرات.

المطلب الاول: واقع الأمن الغذائي لدول المغرب

1. واقع الامن الغذائي في الجزائر 2019-2021

اوضح موقع "ايكونوميست ايمباكت" الذي نشر الطبعة العاشرة من تصنيف 113 بلدا للمؤشر العالمي للأمن الغذائي ان الجزائر جاءت على راس ترتيب البلدان الافريقية .واضاف ذات المصدر ان هذا التحسن في ترتيب الجزائر ضمن المؤشر العالمي للأمن الغذائي 2021 هو نتيجة حصولها على نقطة اجمالية تقدر ب63.9 نقطة من بين 100 اي 77.9 نقطة بالنسبة للانتفاع و58 نقطة فيما يخص الوفرة و62 نقطة للنوعية والسلامة الصحية للاغذية واخيرا 50.7 نقطة للموارد الطبيعية والصمود .و سجلت الجزائر -حسب ذات الوثيقة- مؤشرا تصاعديا في مجال الامن الغذائي منذ سنة 2012 محسنة بالتالي تصنيفها من المرتبة ال70 في سنة 2019 الى المرتبة 58 في سنة 2020 ثم الى المرتبة 54 في سنة 2021 ويوضح الجدول التالي: الاحصائيات الجزائر حسب المنظمات العالميه في الامن الغذائي:

وتجدر الاشارة الى ان المؤشر العالمي للأمن الغذائي الذي طورته وحدة البحوث الاقتصادية بدعم من "كورتيفا للعلوم الزراعية" يقيس مؤشر الامن الغذائي على المستوى الوطني استنادا الى معايير الوفرة و النوعية و السلامة الصحية للاغذية و الموارد الطبيعية و الصمود على مستوى 113 بلدا عبر العالم.

اما المراتب العشر الاولى من التصنيف العالمي في مجال الامن الغذائي في سنة 2021 فاحتلتها على التوالي كل من ايرلندا والنمسا والمملكة المتحدة وفنلندا وسويسرا وهولندا وكندا واليابان وفرنسا والولايات المتحدة

اعتبرت إيرينا كوبليفاتسكايا-بتود، ممثلة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو"، أن الجزائر أحرزت تقدما في مجال تحقيق الأمن الغذائي، على الرغم من الأزمات المتتالية التي شهدها العالم وقد شرعت منظمة الفاو في مهامها بالجزائر منذ سنة، الى الإمكانيات والقدرات الكبيرة التي تحوز عليها الجزائر، مشيرة الى ان اهم هذه الإمكانيات تتمحور في اليد العاملة من النساء والرجال الذين يملكون "تقاليد جيدة في المجال الفلاحي والصناعات الغذائية

وفي يونيو 2022 صنفت منظمة "الفاو " الجزائر ضمن البلاد الاكثر استيراد للقمح في 2022وبمعدل سنوي يتراوح بين 7 الى 11مليون طن. كما قد لفت وزير الجزائري الى ان الجزائر استوردت نسبة3 ملاين طن اضافية من القمح في المناقصات الدولية ويساهم قطاع الفلاحة في الجزائر بنسبة 12.4% من إجمالي الناتج المحلي وبقيمة 25 مليار دولار سنويا، في حين يوفر 2.6 مليون منصب عمل، بحسب أرقام قدمتها وزارة الفلاحة الجزائرية.

الجدول رقم 01 :يوضح نسب الانتاج والارتفاع القمح والحبوب في الجزائر

2021	نسبة الانتاج	نسبة الارتفاع	نسبة الاستهلاك
القمح	3.3 م طن	%38	%2.5

المصدر:حليمة لهلالي،فاتورة استيراد غذاء الجزائريين،20-10-2019، مجلة البلاد ص2

الجدول رقم02: يوضح لمؤشر العالمي للأمن الغذائي الجزائر 2019

الترتيب العالمي	دولة	المجموع النهائي	القدرة على تحمل التكاليف	التوفر	الجودة والجودة	الموارد الطبيعية والمرونة
54	الجزائر	63.9	77.9	58.0	62.0	50.7
55	تونس	62.7	74.4	54.0	72.1	47.6
56	أذربيجان	62.6	82.3	58.0	59.1	38.2
57	المغرب	62.5	75.1	51.8	72.3	49.0
58	أوكرانيا	62.0	73.9	51.8	71.9	49.3
59	باراغواي	61.6	77.5	47.7	74.9	44.7
60	صربيا	61.4	82.6	38.4	81.1	44.7
61	فيتنام	61.1	68.9	60.4	64.3	44.9
62	مصر	60.8	66.5	60.0	60.7	52.0
الثالث والستون	البرازيل	60.6	68.7	46.4	90.0	42.4
64	فيليبيني	60.0	74.3	53.9	61.5	43.6
65	بوليفيا	59.9	73.0	52.9	61.1	47.4
66	الاكوادور	59.6	71.0	50.5	70.8	44.1

المصدر: التقرير الدولي: الجزائر الأولى افريقيا في الأمن الغذائي

https://www.echoroukonline.com

يوضح الجدول تصنيف المؤشر العالمي للأمن الغذائي الجزائر على رأس قائمة البلدان الافريقية وفي المرتبة الـ 54 من بين 113 بلدا عبر العالم في سنة 2021، محسنة بشكل ملموس تصنيفها المسجل في سنة 2019، وقد سجلت الجزائر –حسب ذات الوثيقة– مؤشرا تصاعديا في مجال الامن الغذائي منذ سنة 2012، محسنة بالتالي تصنيفها، من المرتبة الـ 70 في سنة 2019 الى المرتبة لـ 58 في سنة 2020 ثم الى المرتبة الـ54 في سنة 2021.

2.الواقع الامن الغذائي في المغرب:

يُعْتَبَر المغرب من أكبر البلدان المنتجة والمصدرة للفوسفات ومشتقاته؛ خصوصاً الأسمدة المستعمَلة في إنتاج المواد الزراعية، التي تضمن تغذية أساسية في كثير من البلدان الفقيرة، كما النامية والغنية. أنتج المغرب 38 مليون طن من الأسمدة عام 2021. ورغم أن كميات الفوسفات التي ينتجها أقل من تلك التي تنتجها الصين، فإن المغرب يتوفر على أكبر احتياطي عالمي للفوسفات، أي 70 في المائة من الاحتياط العالمي («الدول العشر الأولى في مجال الفوسفات» – «أخبار الاستثمار» 2022

بالإنجليزية)، وهو ما يجعله دولة رائدة في مجال الأمن الغذائي.يلعب المغرب دوراً أساسياً في دعم البلدان الفقيرة بالأسمدة، إذ زوَّد «المكتب الشريف للفوسفات»، وهي أكبرُ شركة مغربية لإنتاج وتحويل وتصدير الفوسفات، البلدان الأفريقية بـ550 ألف طن من الأسمدة، عن طريق هبات وعمليات بيع بأسعار منخفضة، ومن المنتظر أن يرتفع هذا الرقم بنحو مليون طن في سنة 2023 و3 ملايين بعد سنتين من الآن[1].

وقد أشار لمؤشر الصادر عن مؤسسة ''إيكونوميست أمباكت'' يأخذ بعين الاعتبار نقاطا وجوانب مختلفة، من بينها القدرة على تحمل التكاليف التي حل فيها المغرب في الرتبة 52 عالميا، والتوافر الذي حل فيه في الرتبة 74، والجودة والأمن حيث حاز الرتبة 50، والموارد الطبيعية والقدرة على الصمود التي بوأته الرتبة 57.

3.واقع الامن الغذائي تونس:

شير دراسة استراتيجية حول الأمن الغذائي قدمها المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية بالتعاون مع البرنامج الغذائي العالمي أن تونس احتلت المرتبة 53 من بين 113 دولة من حيث مؤشر الأمن الغذائي.

وهي مرتبة متأخرة قياسا بإمكانيات تونس في المجال الفلاحي المهدورة وغير المستغلة (350 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية غير المستغلة بسبب النزاعات القانونية و100 ألف هكتار من أراضي أحباس و65 ألف هكتار أراضي دولية مستغلة بطرق غير شرعي,)

وإذا ما تواصل التغافل أكثر على الملفات الحقيقية ومن بينها القطاع الفلاحي ووضع الفلاح والصعوبات التي تواجهه من تدنى لأسعار الإنتاج مقابل ارتفاع التكلفة وضعف قدرات التخزين وصعوبات التوزيع ومعضلة التهريب التي تهدد مجالات حيوية كالثروة الحيوانية (تهريب الأبقار مثالا)، قد يتحول الحديث مستقبلا عن ''مطمورة روما'' مجرد وقوف على الأطلال. اتّخذت مؤشّرات الإنتاج الفلاحيّ خلال السنوات المنصرمة منحى تنازليّا يعكس عمق الخلل الهيكليّ الذّي يعاني منه هذا القطاع.

[1] لحسن حداد ،الأمن الغذائي الدولي ودور المغرب المحوري، صحيفة الشرق الاوسط ، تاريخ النشر : الثلاثاء – 08 ربيع الأول 1444 هـ – 4 أكتوبر 2022 م

حيث تطوّرت الواردات الغذائيّة بين سنوات 2013 و2017 بنسبة 23.9% لتبلغ 5786 مليون دينار بالتزامن مع تواصل تدنّي سعر صرف الدينار التونسي. ليبلغ العجز المالي في الميزان التجاري الغذائي 1354.6 مليون دينار مقابل 1075.7 مليون دينار خلال سنة 2016، بما يمثل 8.7% من إجمالي عجز الميزان التجاري[1].

تؤكّد الإحصائيّات الصادرة عن المعهد الوطني للإحصاء أنّ أزمة القطاع الفلاحيّ ليست أزمة عابرة أو ظرفيّة مرتبطة بظرف سياسيّ أو مناخي بعينه. إذ اتّخذت مؤشّرات الإنتاج الفلاحيّ خلال السنوات المنصرمة منحى تنازليّا يعكس عمق الخلل الهيكليّ الذّي يعاني منه هذا القطاع. حيث تطوّرت الواردات الغذائيّة بين سنوات 2013 و2017 بنسبة 23.9% لتبلغ 5786 مليون دينار بالتزامن مع تواصل تدنّي سعر صرف الدينار التونسي. ليبلغ العجز المالي في الميزان التجاري الغذائي 1354.6 مليون دينار مقابل 1075.7 مليون دينار خلال سنة 2016، بما يمثل 8.7% من إجمالي عجز الميزان التجاري. وقد شمل تطوّر الواردات بالخصوص المنتجات الفلاحيّة الأساسيّة على غرار القمح الصلب بنسبة 15% والقمح اللين بنسبة 27% ومشتقات الحليب بنسبة 70%، تزامنا مع تراجع إنتاج مشتقات الحليب على الصعيد الوطني بنسبة 15% سنة 2017 مقارنة بسنة 2014. هذا بالإضافة إلى تطوّر استيراد السكّر بنسبة 21% مقارنة بسنة 2016. ويشير بيان وزارة الفلاحة للسنة الماضية إلى تضاعف قيمة شراءات مادتي البطاطا واللحوم الحمراء بهدف ‘‘تعديل الأسعار في السوق المحليّة’’ حسب البيان المذكور.

أ. مؤشرات القطاع الغذائي "الفلاحي" تونسي 2019-202:

تذبذب في انتاج الحبوب وخاصة مادة الشعير مع تسجيل أرقام قياسية خالل سنة 2019 ناجمة عن زيادة بـ 70 %في الإنتاج "2370 ألف طن" مقارنة بـ 2018 .

تفاوت وعدم استقرار مستوى انتاج الزيتون بصفة ملموسة من سنة إلى أخرى. يسجل الموسم الحالي 2020/2019 كميات قياسية تقدر بحوالي 1750 ألف طن ما يقابل 350 ألف طن من الزيت.

[1] الأمن الغذائي في تونس: التحديات والمخاطر والحلول.

علما وأن انتاج الزيتون سجل تراجعا بنسبة 56 %خلال 2019 مقارنة بـ 2018 وزيادة بنسبة 150 %خلال 2020 مقارنة بـ 2019.

ب.الميزان التجاري:

يشهد الميزان التجاري الغذائي عجزا متفاوتا من سنة إلى أخرى مرتبطا بتطور الصادرات، حيث يساهم في حدود 7,8 %من عجز الميزان التجاري العام للبالد خلال الأربع سنوات الأخيرة

1. الواقع الامن الغذائي في ليبيا:

كشف تقرير نشرته، ، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) أن "مستويات الجوع وسوء التغذية قد وصلت إلى مستويات شمال أفريقيا، ووفق التقرير، فإن هاذين العاملين أعاقا إمكانية الحصول على المواد الغذائية الأساسية.

الذي شارك في إعداده إلى جانب "الفاو"، كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، والإسكوا – من تدهور الوضع الغذائي في ليبيا.

وأضاف: "في الوقت الذي تمكّن فيه معظم الليبيين من الحفاظ على مستويات عالية نسبيا من استهلاك الغذاء، إلا أن مؤشرات أخرى للأمن الغذائي تنذر بأن الوضع سيتدهور". تنصح تقارير دولية البلدان ذات الإجهاد المائي بالتحول عن الزراعة التي تستهلك المياه بشكل مفرط

وذكر أن نسبة 53 في المائة من الأسر الليبية تُنفق من دخلها على الغذاء، في حين ينفق 31 في المائة من الأسر أزيد من 65 في المائة.

وأشار إلى أن الأسر الفقيرة تعجز عن الحصول على الغذاء "لأنها لا تستطيع تحمل تكاليفه"، محذرا من استمرار أسعار المواد الغذائية في الارتفاع وتقلص مداخيل الأسر وقدرتها على التكيف مع الوضع الراهن.

ولفت التقرير إلى غياب الاستقرار في هذا البلد المغاربي، مشيرا إلى أن الحرب الأهلية المستمرة أدت إلى "نزوح السكان وتعطيل سبل عيش الأسر".

وتابع: "ومع استمرار حالة النزوح بفعل النزاع وارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة الأزمة الاقتصادية الحالية، سيظل الأمن الغذائي على رأس أولويات الحكومة".

وقال إن تاريخ التنمية الزراعية في ليبيا "ارتبط ارتباطا وثيقا، وإن كان عكسيا، بتطور قطاع النفط فيها".

ففي عام 1958، أي قبل الحقبة النفطية، كانت مساهمة قطاع الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا أزيد من 26 في المائة، قبل أن تتراجع إلى 18.5 في المائة عام 2002، ثم تنحدر إلى 8.1 في المائة عام 2008.

وشرح سبب هذا التدهور، مشيرا إلى كل من "النزاع" و"عدم الاستقرار السياسي" و"ندرة المياه" و"أمراض الحيوان والنبات والتصحر" و"قلة العمالة".عائدات ضخمة لكن يأتي هذا الوضع رغم أن إيرادات النفط سجلت في 2022 قفزة لتصل إلى 22 مليار دولار بزيادة معدلها 440 مليون دولار مقارنة بـ 2021. واستفادت ليبيا من ارتفاع أسعار الثروة النفطية، وهي مصدر الدخل الرئيسي لليبيا، في الأسواق الدولية[1].

ورغم ذلك إلا أن فاتورة استيراد الغذاء مرتفعة أيضا منذ اندلا ع الحرب الروسية على أوكرانيا.

ووفق الفاو، فإن ليبيا تستورد أكثر من 60 في المائة من احتياجاتها الغذائية، وأن هذه النسبة تتجاوز حاجز الـ 90 في المائة بخصوص الحبوب.

وتعتمد ليبيا على كل من روسيا وأكرانيا للحصول على القمح.

وبالإضافة إلى العامل الخارجي، تدخل عائدات البترول بين الفينة والأخرى دائرة الخلاف السياسي المزمن، لتصير رهينة الانقسامات مع موجة إغلاقات قسرية للمنشآت الحيوية.

وبالإضافة إلى الخلافات السياسية، تكرّرت عمليات إغلاق الحقول والموانئ النفطية في السنوات الماضية بسبب احتجاجات عمالية أو تهديدات أمنية، ونتج عن ذلك خسائر تجاوزت قيمتها 100 مليار دولار، بحسب أرقام نشرها البنك المركزي في 2022.

[1] منظمة الاغذيه الزراعية، تقرير لجنة الامن العذائي، الاصلاح الامن الغذائي العالمي الدورة35-14-17 أكتوبر 2022

وتعاني ليبيا من أزمة سياسية مستمرة مع نزاع بين حكومتين: واحدة برئاسة وزير الداخلية السابق باشاغا منحها البرلمان ثقته في مارس من العام الماضي، والثانية منبثقة من اتفاق سياسي رعته الأمم المتحدة قبل نحو عامين ويترأسها عبد الحميد الدبيبة، الذي يرفض تسليم السلطة إلا عبر انتخابات.

5.واقع الامن الغذائي في موريتنيا.

أن القطاعات الرئيسة التي تساهم في الأمن الغذائي بموريتانيا هي: التنمية الحيوانية والزراعة والغابات والصيد التي تحتوي على مقدرات مهمة إذا ما استغلت الاستغلال الأمثل يمكن أن تحد بصفة ملحوظة من مشاكل عدم الاستقرار الغذائي وتساهم في استيعاب آثار وتقلبات المناخ وما قد يحدث من تغيرات وكوارث. وقد نتج انعدام الأمن الغذائي عن الاختلالات المذكورة آنفا وانجر عنه الفقر المتزايد الذي تسبب فيه في شبه حلقة مفرغة وخاصة في الوسط الريفي حيث وصلت نسبة الفقر 59,4% سنة 2008.

وقد جعلت هشاشة ظروف المعاش في الوسط الريفي والضعف المتزايد لسكان الأحياء الهامشية بالمدن نصف مليون من الأشخاص يعيشون بصفة دائمة في وضعية من عدم الاستقرار الغذائي. ويمكن لهذا الرقم أن يرتفع ليطال ثلثي السكان في السنوات التي تشهد ارتفاعا في عجز الإنتاج أو في حالة حدوث كوارث طبيعية.

وقد أطلقت الحكومة بدعم من شركائها برامج تستهدف السكان ذوي الأوضاع الهشة في الوسط الريفي وخاصة في المناطق الحدودية واستفاد من هذه البرامج أيضا جزء من السكان شبه الحضريين والحضريين الذين عانوا هم الآخرين من مشاكل التموين وعدم الاستقرار الغذائي.

وتنفذ باستمرار برامج لما بعد الأزمات لدعم المناطق الأكثر تضررا بالهشاشة الغذائية والبنيوية أو تزويدها بالبنى التحتية الإنتاجية. ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على إستراتيجية للأمن الغذائي تراعي الحاجة إلى تنمية الزراعة والاستجابة للأوضاع الاستعجالية[1].

حذر برنامج الأغذية العالمي من عواقب انعدام الأمن الغذائي في موريتانيا، جراء الجفاف الناجم عن نقص الأمطار في موسم الخريف العام الماضي، وتراجع المساحات الزراعية، ومحدودية المراعي في مناطق عديدة من الأراضي الموريتانية.

[1] https://www.aljazeera.net/

وقال تقرير مشترك للبرنامج ومفوضية الأمن الغذائي (هيئة حكومية موريتانية مكلفة بالسهر على الأمن الغذائي) إن 837 ألف شخص في موريتانيا يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويواجه حوالي مائتي ألف منهم انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد.

وكشف مسح ميداني أجراه البرنامج والمفوضية قبل نحو شهرين، وأعلنت نتائجه مؤخرا، أن التدني الكبير في الإنتاج الزراعي المطري جراء العجز المسجل في الأمطار، أدى إلى وجود تهديد حقيقي بانعدام الأمن الغذائي في مناطق عديدة من البلاد، خاصة في ولايات الشرق والجنوب الشرقي، نظرا لمحورية الزراعة والثروة الحيوانية في حياة أهلها وأنشطتهم الاقتصادية.

وقد شكل الوضع الغذائي في موريتانيا موضوع تجاذب سياسي بين المعارضة والحكومة، حيث ارتفعت أصوات من داخل الطيف المعارض تحذر من حدوث مجاعة في البلاد، وتتهم السلطات بالتقصير في مواجهة ما تسميه كارثة تهدد المواطنين والثروة الحيوانية، حسب منتدى الوحدة والديمقراطية الذي يضم أكبر كتلة من الأحزاب المعارضة.

المطلب الثاني: مقومات الأمن الغذائي في بلدان المغاربيه

سنحاول من خلال ما يلي عرض أهم الإمكانيات الطبيعية للبلدان المغاربية والتي تتجلى أساسا في الخصائص المناخية والتضاريسية والأراضي الزراعية والمراعي والغابات، والموارد المائية.

أولا : الخصائص المناخية والتضاريسية

ساهم موقع البلدان المغاربية واتساعها في تنوع تضاريسها ومناخها بين مختلف البلدان وحتى داخل البلد الواحد، ومن أهم هذه الخصائص نذكر ما يلي :

المناخ : على المستوى المناخي يتجانس المجال المغاربي ويتميز بالتنوع في الوحدة، فهو حار وجاف صيفا معتدل ممطر شتاء في شمال وقاري وجاف في الجنوب ويعود هذا التباين الى العوامل كثيره.

الخصائص التضاريسية : لعبت العوامل الجيولوجية والمناخية دورا كبيرا في تشكيل سطح المغرب العربي، وتقسيمه إلى مناطق تضاويسية مختلفة من حيث البنية والمظهر ؛ ولهذه التضاريس خصائص عديدة، أكسبتها أهمية وتأثيرا واضحين على الحياة الاقتصادية والبشرية عبر العصور، وتنقسم المنطقة المغاربية إلى إقليمين تضاريسيين متباينين.

أن المساحة المغاربية تبلغ حوالي 5801551 كلم، وتقدر المساحة المزروعة منها بحوالي 253796.80 كلم وهي تعتبر ضئيلة نوعا ما إذ تقدر نسبتها بحوالي 4.73% فقط من إجمالي المساحة المغاربية الكلية، وتحتل تونس الصدارة من حيث نسبة المساحة الزراعية المستغلة والمقدرة بـ51864.2 كلم وهي ما تمثل 31.95% من مساحتها الإجمالية لتليها كلا من الجزائر والمغرب على التوالي بنسبتي 3.45% و 2 ، أما ليبيا وموريتانيا فنسبتهما ضعيفة فهي تقدر بـ 1.5% و0.31% على التوالي ؛ إلا أنه مقارنة بعدد السكان الذي يقدر بحوالي 85.335.440 نسمة فإنها تعتبر معقولة نوعا ما، حيث يقدر نصيب الفرد من إجمالي المساحة المزروعة بـ 29.74 ، ويمكن تقسيم هذه المساحة إلى المساحة المخصصة للمحاصيل المستديمة والتي تمثل ما نسبته 20.39% من المساحة المزروعة والمخصصة إلى المحاصيل الموسمية والتي تمثل 52.07% من نفس المساحة.

ثانيا:موارد مائيه

لا تختلف المنطقة المغاربية عن معظم البلدان العربية في مناخها الجاف نسبيا والقليل المطر، حيث يتميز المظهر الهيدروغرافي لسطح المنطقة، بقلة موارده المائية والتي يتجلى أهمها في الأودية والمياه الجوفية، أما الأنهار فيمثل نهر السنيغال النهر الوحيد بالمنطقة والذي يعتبر من أهم مصادر المياه بموريتانيا .فلكون المياه أصبحت سلعة إستراتيجية، بدأ اهتمام الحكومات والشعوب في المنطقة المغاربية بالتفكير الجدي في مسألة المياه في المنطقة، سواء بترشيد إدارتها أو بإيجاد المصادر البديلة لها، وذلك للحفاظ عليها للأجيال الحالية والمستقبلية.

ثالثا:الثروة الحيوانية

وهي مركز أساسي لتحقيق الجزء الأهم من الموارد الغذائية كاللحوم والألبان والأجبان، و التالي التطرق إلى مسائل تربية الحيو انات و الحفاظ على الأراضي الصالحة للمراعي، وعلى الصعيد الثروة البحرية من أسماك و مستخرجات البحر ننظر إلى وفرة الثروة السمكية والبحرية و منهجيات تربية الحيوانات و تحقيق التناسب بين مكونات الثروة الحيو انية بما يتلاءم مع التغذية المتوازنة للسكان.

رابعا قوة العمل :

وهنا توجد أزمة حقيقية حيث أن عمليات الإنتاج تعاني مشكلة كبيرة بسبب عدم الرغبة في العمل الزراعي، و لأن البعض يأنف من العمل في الزراعة و يفضل الاتجاه إلى العمل المكتبي بين جدر ان المكاتب، مما يتسبب في هجر الأراضي الزراعية، و تمثل قوة العمل الشريحة التي يمكن الاستفادة منها

في العمل بغض النظر عن ماهيته، و بالتالي إن الاهتمام بتوفير القوة اللازمة للعمل في المجال الزراعي ضروري جدا.[1]

ونميز بين تلك العاملة في الريف عدد السكان الإجمالي لدول الإتحاد ألمغاربي في سنة 2005 بـ 344.81 مليون نسمة منهم 63 مليون نسمة في الجزائر والمغرب وهي نسبة تفوق 77 بالمائة من الإجمالي، فإن عدد سكان الريفيين وصل إلى 842.30 مليون نسمة في نفس السنة وهم يشكلون أكثر من 37 بالمائة وهي نسبة كبيرة حيث يقدر عدد السكان الزراعيين في الدول العربية في عام 2003 بحوالي 87 مليون نسمة أي حوالي ثلثي سكان الريف وحوالي 31 في المائة من إجمالي السكان بالمقارنة مع 33 في المائة عام 2000 .ويعود هذا التراجع إلى استمرار الهجرة من الريف إلى المدن.

وتقدر القوى العاملة الزراعية في عام 2003 بحوالي 33 مليون عامل أي حوالي5.29 في المائة من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى مقارنة بحوالي 35 في المائة عام 1995. ويرجع سبب الانخفاض إلى تدني مستوى الأجور في القطاع الزراعي، وارتفاع مستوى البطالة المقنعة نتيجة للطبيعة الموسمية للإنتاج الزراعي، وانتشار الزراعة المطرية على حوالي ثلاثة أرباع مساحة الأراضي الزراعية حيث يتسم الإنتاج الزراعي فيها بالتذبذب ولانخفاض.

خامسا: الادارة الرشيدة

إن إدارة الموارد الغذائية و منهجية الاستثمار و التخزين هي عامل رئيسي في الحفاظ على الثروة الغذائية، وهنا نشير إلى عدة جوانب في إدارة الغذاء تتمثل في منع الهدر و نسج علاقات التبادل والتعاون التجاري الخبراتي المحلي و العالمي، ناهيك عن استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة و الصناعة الغذائية مما يؤدي إلى تطوير الصناعات الغذائية و المنتوج الغذائي عبر استخدام السماد الكيمياوي وطرائق الزراعة العضوية وتوفير المناخ الصناعي كما هو الحال في المزارع البلاستيكية، و تطبيق تقنيات الري الموفرة للمياه و سياسة تحسين الاستمطار بالعمل على تحسين الغلاف الأخضر للأرض، سواء كان بالتشجير أو بالغابات و الأشجار الحديثة أو البحيرات الاصطناعية و القنوات المائية و الإدارة الرشيدة التي تتمثل في اتخاد الإجراءات التي تسمح بالاستغلال الأمثل للموارد و المساحات[2].

---

[1] نواصري مختار واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، سنة 2 102.ص 2002/2003

[2] . زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ، 2001-2009 ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد السابع جوان 2010 المركز الجامعي خنشلة ، الجزائر، ص156.

المطلب الثالث: سياسات والاستراتيجيات الامن الغذائي

عملت الدول المغاربية الاستراتيجيات وطنية لأمن الغذائي وتنمية المستدامة من ناحية الزراعة او من كافة النواحي حيث عملت على التعاون الوثيق بين منظمات الاغذية والزراعية في تنفيذ وصياغة وتحديث البرامج والخطط الوطنية الخاصة بكل دوله على حدا والتي هي عبارة عن الاستراتيجيات تهدف الى تطور وزيادة انتاج وفعالية القطاع الفلاحي وسوف نوجزها فيما يلي:

1. الاهتمام بجانب الفلاحي وذلك من خلال[1]:

– المساهمة في احياء المناطق الريفية بتحسين ظروف لا عادة احياء الجانب الاقتصادي(الزراعي) الذي هو اساس الامن الغذائي لكل دوله،حماية الامكانيات المتوفرة في الموارد الطبيعية.

– ولتحقيق الامن الغذائي يستلزم وجود المياه وهذه الاخيرة التي تعتبر سيسل الة وجود قطاع زراعي مزدهر، تيع الفلاحين على التوسع انتاج الحبوب مع تطوير سياسة الاراد الزراعي من خلال زيادة المراكز البحثية.

– ضرورة انشاء المخزون الاستراتيجي مع السلع الغذائية الرئيسة بما يحقق الاستقرار السلع والاسعار، ومواجهة مخاطر العجز الغذائي ولاسيما السلع الرئيسة والخرص على تطوير عملية تخزين الحبوب بالطرق العصرية.

2.الحرص على تطوير و استغلال المياه الجوفية :

يقدر إجمالي المخزون المائي الجوفي في الدول المغرب العربية بحوالي 734,7 مليار م حجم التغذية السنوية لهذا المخزون بنحو 42 مليار م 3 . 3 ، حيث تبلغ الكميات المتاحة منها للاستجرار حوالي 35 مليار م وتتكون مصادر هذه المياه من أحواض مائية مشترآة بين مجموعة من الدول المتجاورة. ويتعرض مخزون المياه الجوفية للاستغلال الجائر، آما يتم تجاوز معدلات التغذية السنوية، مما يؤثر سلباً على التوازن الطبيعي للطبقات الحاملة للمياه آماً ونوعاً. ويؤدي هذا الوضع إلى انخفاض مستويات المياه الجوفية،

[1]محمد دباغ ،وسائل تحقيق الامن الغذائي في الفكر الاقتصادي، مداخلة في ملتقى الدولي حول الامن الغذائي،جامعة ادرار،نوفمبر2007،بتصرف،ص55.

وتدهور نوعية المياه بفعل تغلغل مياه البحر المجاورة، وتملح التربة، وجفاف بعض العيون والأفلاج، وزيادة آلفة ضخ المياه بجانب الآثار البيئية السلبية[1].

3.استخدامات الموارد المائية في الزراعة:

تقدر المساحة المزروعة بواسطة الري في الدول العربية بحوالي 10 .وتقدر الموارد المائية السطحية والجوفية المتجددة سنوياً وغير 3 مليون هكتار يستخدم في ريها حوالي 162 مليار م نظراً لضعف آفاءة الري التي تتراوح بين 50 في المائة و60 في المائة، حيث تنخفض 3 المستغلة بحوالي 176 مليار م هذه النسبة في بعض مناطق الري بالغمر. وتنتشر طرق الري السطحي التقليدي على نطاق واسع في الدول العربية إذ تغطي حوالي ثلاثة أرباع إجمالي المساحة المروية، مقابل حوالي 15 في المائة بالرش وحوالي 10 في المائة بالتنقيط 3 .وتقدر بعض الدراسات أن تحسين آفاءة الاستخدام إلى مستوى 70 في المائة سوف تؤدي إلى توفير حوالي 50 مليار م في السنة من المياه، أي حوالي ثلث الكمية المستخدمة في الزراعة. وفي ظل العجز المائي المتوقع في السنوات القادمة في عام 2020 ،أي حوالي 3 بسبب محدودية الموارد المائية وقلة استغلالها، يتوقع أن يبلغ العجز حوالي 369 مليار م ضعفي الكميات المستغلة حالياً في الزراعة. ويمثل العجز المائي للأغراض الزراعية أزمة حقيقية تواجه تحقيق الأمن الغذائي[2].

[1] عمراني نادية،مرجع السابق،ص118

[2] نفس المرجع السابق.

المبحث الثاني : المعوقات المهددة للأمن الغذائي في البلدان المغاربية والحلول الممكنة

تعاني الدول المغاربية العديد من المشاكل التي حالت دون تحقيق الأمن الغذائي. إلا أنه توجد حلول ممكنة لحل هذه المشاكل وهذا ما سنوضحه في هذا المبحث.

المطلب الاول : المعوقات المهددة للأمن الغذائي

على الرغم من الجهود التي بذلتها البلدان المغاربية واهتمامها بقضايا الأمن الغذائي، وما قامت به من تطوير في خططها الزراعية واعتماد سياسات أآثر فعالية، إلا أن جهودها واجهت العديد من العقبات التي مازالت تؤثر سلباً على تحقيق النتائج المأمولة. وتتلخص أهم هذه العقبات في[1]:

1. المناخ الاستثماري المناسب بما في ذلك إصدار التشريعات والقوانين اللازمة وتوفير البنى الأساسية الضرورية.

2. أرتفاع معدلات الاستهلاك الغذائي هناك محدودية في العرض المحلي، خاصة في القطاع الفلاحي الذي يعتمد على الاستيراد، سواء بالنسبة للمحاصيل أو البذور، مما يفسر –حسب الدراسة– الارتفاع الكبير لفاتورة الواردات الغذائية التي وصلت إلى نحو 9.3 مليارات دولار عام 2014.

3. عدم التوصل إلى التوليفة المناسبة بين الموارد في الدول المغاربية، بسبب عدم توفير حرية انتقال عوامل الإنتاج لدرجة مقبولة تكفل وجود سوق إقليمية عربية تتفاعل فيها هذه الموارد لجذب الاستثمارات في المشروعات الزراعية.

4. التشابه في أنماط الإنتاج الزراعي بسبب عدم الاستفادة من الميزة النسبية التي يختص بها ، وهو ما يضعف قدرة الدول المغاربية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

5. التغيرات المتكررة في الحكومة تؤدى إلى تضارب في السياسات وبرامج التنمية ونقص الاستمرارية في أنشطة التنمية، وكلها تتعارض مع التنمية المستدامة.

6. الهجرة الريفية في الدول المغاربية

[1] محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، مصر، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1999.

7. التفاوت بين الطلب على السلع الزراعية والإنتاج الزراعي منها إلى انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية في مقدمتها الحبوب والدقيق،

8. استمرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر

9. مشكلة الفقر وزيادة حدة الأمية والبطالة.

10. انعدام التكامل في القطاعات الإنتاجية.

المطلب الثاني: الحلول الممكنة لمشكلة الأمن الغذائي في البلدان المغاربية

تعاني منها البلدان المغاربية من المشاكل التي تشكل عائق لتحقيق الأمن الغذائي نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال استهلاك مايحتاجه دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في توفير الغذاء. ومن خلال ذلك توجد عدة حلول نذكر منها:

- الحفاظ على بنية وخصوبة التربة.

-إصلاح المنظومة البنكية والمالية في الجزائر من اجل مراعاة التطورات الحاصلة وكذا رفع من مردودية الاقتصاد الوطني وتسهيل المعاملات المالية للمواطن وبشكل حضاري

- وضع مؤسسات مرافقة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل دمجها في الاقتصاد الوطني وتحسين تنافسيتها ورفع من قيمة صادرتها والتنويع فيها

-تسخير سالح الإشهار للتعريف بالمنتوج الوطني محليا ودوليا

- توجيه تكوين العنصر البشري في اطار احتياجات السوق الوطنية

- إصلاح جهاز العدالة وتفعيل دوره لما يخدم الصالح العام وحماية البالد من كل مظاهر الفساد والرشوة والاختلاس والتهريب

-مراعاة خصوصية كل منطقة في الجزائر وهذا من خلال دعم اللامركزية في التسيير في إطار تفعيل رقابة واداء المجالس المحلية وإعطاء مجال اكبر لمشاركة المواطن في تسيير شؤونه وشؤون مجتمعه

– تفعيل المجتمع المدني في حشد وتأطير القدرات البشرية والمادية من اجل تحقيق التنمية.

–مسايرة متطلبات العصر بفتح قنوات التعامل مع كل البلدان التي تخدم مصلحتها .

– ضرورة تدعيم وتسهيل عمليات التصدير للمؤسسات الجزائرية من خلق اسواق جديدة على غرار الأسواق الإفريقية والعربية والأمريكية والأسيوية

– رسم استراتيجية صناعية وفلاحية تراعي احتياجات الجزائر على الصعيد القريب والمتوسط والبعيد لضمان مستقبل الأجيال السابقة

– تعزيز استثمار الأموال في الخارج في القطاعات الاستراتيجية على غرار قطاع الطاقة بالاعتماد على الطاقة البديلة

– تدعيم قطاع النقل والمواصلات وعصرتنه ألنه المحرك الفعلي للاقتصاد الوطني .

– تقليل من حدة البطالة بضرورة فتح مجالات الشغل للشباب الذي يمثلون أكثر من نصف السكان في البلاد برامج تشغيل الشباب.

– إنشاء الصندوق الوطني لتامين عن البطالة وهدفه حماية العمال المسرحين خلال فترة قدرها سنوات[1]

– محاربة الأمية ومختلف مظاهر الفساد.

– تحسين المنظومة الصحية والتربوية وجعلها تتماشى ومتطلبات العصر.

[1] محمد عدنان وديع، "مفهوم التنمية"، سلسلة جسر التنمية، العدد الأول، فيفري 2

خلاصة الفصل:

وفي نهاية هذا الفصل قمنا باستنتاج ان واقع الامن الغذائي التي كانت تعاني منه دول المغرب العربي كونها من الدول النامية قد لاحظت تتزايد في بعض الاعوام وذلك الى حالة الاستقرار التي كانت تعيها ، لتعاني بعدها في الازمة الامن الغذائي وخاصة في الجانب الفلاحي الزراعي ، وما يشترط على الدول المغاربية من سياسات استراتيجيات زراعيه وريفية في مساهمة الاحياء التنمية الزراعية الفلاحية كما يجب عليها التعاون مع المنظمات الاغذية تعاون وثيقا.

الخاتمة

في ختامنا حول الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في الوطن العربي، يمكننا أن نلاحظ أن هاتين القضيتين تشكلان تحديات هامة وملحة في المنطقة. الوطن العربي يشهد تحديات متعددة تؤثر على القدرة على تلبية احتياجات الغذاء للسكان، وفي نفس الوقت يواجه تحديات في تحقيق التنمية المستدامة.

فيما يتعلق بالأمن الغذائي، يواجه الوطن العربي تحديات كبيرة في زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير الغذاء بكميات كافية وجودة عالية. تعد تقلبات المناخ والتصحر ونقص المياه من بين التحديات الرئيسية التي تؤثر على القطاع الزراعي في المنطقة. يتطلب حل هذه التحديات اعتماد تقنيات الزراعة المستدامة، وتعزيز البحث العلمي والابتكار في مجال الزراعة، وتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الزراعية.

أما بالنسبة للتنمية المستدامة، فإن الوطن العربي يعاني من تحديات كبيرة فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي. تنتشر في المنطقة مشكلات التلوث البيئي ونقص الموارد المائية وفقدان التنوع البيولوجي. لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، يتطلب الأمر تعزيز الوعي البيئي وتبني سياسات واستراتيجيات تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنميتها بشكل مستدام.

من الضروري أيضًا تعزيز التعاون الإقليمي في المنطقة العربية، وتبادل الخبرات والمعرفة في مجال الأمن

ومن خلال ما سبق يمكننا ان نستنتج صحة الفرضيات من خلال دراستنا للموضوع:

1. الأمن الغذائي بأنه ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، لكي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
2. هي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداته أما معنى الاستدامة هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
3. تهدف التنمية لتحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد

للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي، يكون بشكل مقبول وديمقراطي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ومن خلال ما سبق يمكننا ان نعطي بعض التوصيات من خلال دراستنا للموضوع:

- تدعيم التكامل المغرب العربي وتفعيله أكثر من خلال تفعيل التكامل الإقليمي وإحياء مجالس التعاون والاتحادات العربية، كما هو الحال بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج و كذلك توسيع مجالات التعاون العربية(1981) ، واتحاد المغرب العربي1989 الاقتصادي وبخاصة في المجال الزراعي مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط.
- وضع خطط نطبيقيه راميه الى زيادة الرقعه المزروعه لبلدام المغاربيه عن طريق استصلاح الاراضي وتحسين سبل الري وادخال التكنولوجيا الحديثه في تعزيز الانتاج وذلك لمضاعف الانتاج المحاصيل والسلع الزراعيه وعلى راسها الحبوب .
- اعادة تنشيط المنظمات التعاون العربيه المغاربيه من اجل بناء مخزن استراتيجي قومي من القمح والحبوب وجميع انواع الغذاء وذلك لتامين حق الشعوب من الامن الغذائي.

ومن خلال ما سبق يمكننا ان نستنتج صحة الفرضيات من خلال دراستنا للموضوع:

4. الأمن الغذائي بأنه ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، لكي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
5. هي عملية شاملة مستمرة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة الأفراد ورفاهيتهم وذلك من خلال مساهمة جميع أفراد المجتمع وعلى أساس التوزيع العادل لعائداته أما معنى الاستدامة هو ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن وتدفقه وتحقيق المنفعة العامة وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
6. تهدف التنمية لتحقيق حياة أفضل للسكان وذلك من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية وعن طريق التركيز على مجالات وجوانب النمو وكيفية تحقيق نمو جيد للمجتمع سواء الاقتصادي أو الاجتماعي والنفسي والروحي، يكون بشكل مقبول وديمقراطي. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

ومن خلال ما سبق يمكننا ان نعطي بعض التوصيات من خلال دراستنا للموضوع:

- تدعيم التكامل المغرب العربي وتفعيله أكثر من خلال تفعيل التكامل الإقليمي وإحياء مجالس التعاون والاتحادات العربية، كما هو الحال بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج و كذلك توسيع مجالات التعاون العربية(1981) ، واتحاد المغرب العربي1989 الاقتصادي وبخاصة في المجال الزراعي مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط.
- وضع خطط نطبيقيه راميه الى زيادة الرقعه المزروعه لبلدام المغاربيه عن طريق استصلاح الاراضي وتحسين سبل الري وادخال التكنولوجيا الحديثه في تعزيز الانتاج وذلك لمضاعف الانتاج المحاصيل والسلع الزراعيه وعلى راسها الحبوب .
- اعادة تنشيط المنظمات التعاون العربيه المغاربيه من اجل بناء مخزن استراتيجي قومي من القمح والحبوب وجميع انواع الغذاء وذلك لتامين حق الشعوب من الامن الغذائي.
- القيام بمشاريع زراعيه تبنى على وفرة الانتاج الزراعيه في كل دوله .
- جعل عملة موحده وذلك لتسهيل لتبدات الصادرات والواردات تامين السلع الغذائيه.
- الاستفادة من التقدم التقني والعلمي في المجال الزراعي الذي بلغته تلك الدول الأوروبية؛ إذ أن "الاندماج في السوق العالمية من الصعب تحقيقه إذا لم يوجد تعاون وتبادل مع المجموعة الأوروبية والمجموعات الأخرى المشابهة لها.
- الإنتاج وفق المقاييس العالمية الحديثة وأذواق المستهلكين في أمهات الأسواق العالمية يستلزم الاحتكاك المستمر بأحدث الابتكارات والاختراعات في التجهيزات وأساليب الإنتاج والتنظيم.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: القران الكريم

ثانيا :مراجع

كتب:

1. بيللو،: حروب الغذاء: صناعة الأزمة، ترجمة خالد الفيشاوى، المستقبل العربي ؛ الناشر. مركز دراسات الوحدة العربية 2012.
2. خالد مصطفى قاسم ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2007 ،
3. عبد الخالق عبد الله،التنمية المستديمة والعالقة بين البيئة والتنمية (مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي الطبعة الأولى ،بيروت ،1998.
4. عبد السلام أديب أبعاد التنمية المستدامة ،2001 ،
5. عبد الله خبابة ، رابح بوقرة ، الوقائع القتصادية العولمة الاقتصادية (التنمية المستدامة) ، جامعة، الاسكندرية ، 2009 .
6. غالية الحبال)التنمية المستدامة ،دراسة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في الهندسة البيئة ، دمشق ، 4.ص، 2013
7. فرنسيس مور لابيهو جوزيف كولينز، ا صناعة الجوع: خرافة الندرة، ترجمة أحمد حسان1، الصادر سنة 1983م
8. فريد كورتل، دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي، جامعة سكيكدة، مداخلات الملتقى الدولي السادس حول استراتيجية 21 الأمن الغذائي، بهاء الدين لنشر و التوزيع، ط1 ،2012 ،
9. لحسن حداد ،الأمن الغذائي الدولي ودور المغرب المحوري، صحيفة الشرق الاوسط ، تاريخ النشر : الثلاثاء – 08 ربيع الأول 1444 هـ – 4 أكتوبر 2022 م
10. محمد شفيق: التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، مصر، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، 1999.
11. محمد عدنان وديع، "مفهوم التنمية"، سلسلة جسر التنمية، العدد الأول، فيفري 2

12. محمد علي الفرا ، مشكلة إنتاج الغذاء في الوطن العربي ، سلسلة الكتب الثقافيه الشهريه، كويت، 1979م

13. محمد رفيق أمين حمدان،لأمن الغذائي –نظرية ونظام وتطبيق– مفهوم الأمن،عمان، 1999

المذكرات والاطروحات:

1. بوعلام زهيرة الامن الغذائي الاكتفاء الذاتي في الجزائر دراسة تحليلية 1990–2025، مذكرة مكمله لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة عين تيموشنت، 2020/2019.

2. رازي سعاد ،واقع وافاق التنمية المستدامة في المغرب العربي،، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،الجزائر. 2017

3. ناصر بوجلال،" تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على الأمن الغذائي في الوطن العربي مذكرة مكمله لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، قسم العلوم الاقتصادية، 2014،

4. نواصري مختار واقع وأبعاد التنمية الفلاحية في الوطن العربي ودورها في تحقيق الأمن الغذائي ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، سنة 2002/2003.

5. علي خلفي،الزراعة وأزمة الغذاء في الدول العربية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر :1998–1999

6. فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة منتورى قسنطينة، سنة 2008 –2007 .

7. فوزية غربي، دراسة الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء الذاتي والتبعية سنة 2008، أطروحة لنيل شهادة الدكتورا، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة،2008

8. قصوري ريم الأمن الغذائي والتنمية المستدامة– حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير من جامعة باجي مختار عنابة سنة 2012.

9. رائد محمد مفضي الخزاعلة ، الامن الغذائي من منظور الاقتصاد الاسلامي ، حالة تطبيقية، الاردن ، 2000–2001.

10. نور الهدى بوغدة، دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي،دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر ،2014-2015

المجلات والتقارير والملتقيات :

1. تقرير جامعة لدول العربية، م.ع.ت، السياسات الزراعية في عقد التسعينات نوفمبر، 2000
2. خالد ضو ، سُبُل تَحْقِيقِ الأمن الغِذَائِيّ في الشَّرِيعَةِ الإسلامية وَالدُّستور االجزائِرِيّ، مجلة البحوث الاسريه الصادر لقانون مخبر الاسره، جامعة الجزائر -1- المجلد: 20 العدد: 20 السنة: 20.
3. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي ، 2001-2009 ، أبحاث اقتصادية و إدارية ، العدد السابع جوان 2010 المركز الجامعي خنشلة ، الجزائر،
4. عباس بلفاطمي وجمال بلخباط، "تحديات الإندماج الاقتصادي العربي الخليجي"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 5، جامعة شلف، الجزائر
5. مراد ناصر ، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، مجلة التواصل ، العدد 26 جوان 2010 .
6. سالمي رشيد، عزي هاجر،"واقع وأفاق التنمية المستدامة في الجزائر، مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الخامس حول" استراتيجيات الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية -24 23 افريل . 2018 جامعة البليدة.
7. منظمة الاغذيه الزراعية، تقرير لجنة الامن العذائي، الاصلاح الامن الغذائي العالمي الدورة35-14-17 اكتوبر2022.
8. https://www.aljazeera.net/